(25)

تقرير معلومات

الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948



إعداد

قسم الأرشيف والمعلومات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



تقرير معلومات
(25)

الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948 ("في "إسرائيل")



قسم الأرشيف والمعلومات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

بيروت – لبنان

Information Report (25)
Arab Parties in 1948 Occupied Palestine (in Israel)

Prepared By:
Information Department, Al-Zaytouna Centre

Editor:
Dr. Mohsen Moh’d Saleh

Managing Editor:
Rabie el-Dannan

2014 م – 1435 هـ
بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-572-04-8

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
تلفون: 44 36 80 1 961+
تلفاكس: 43 36 80 1 961+
ص.ب.: 14–5034، بيروت – لبنان
بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

إخراج
ربيع مراد

طباعة
AS Graphics +961 71 514174

فهرس المحتويات

المقدمة

لم تقتصر نتائج نكبة فلسطين سنة 1948 على تهجير أكثر من 58% من الفلسطينيين، وتدمير واحتلال معظم ممتلكاتهم، بل ولّدت إشكالية أخرى ليست أقل أهمية من عملية التهجير المنهج التي اتبعها الاحتلال الإسرائيلي؛ ففلسطينيو 1948 الذين استطاعوا البقاء في ديارهم، بات عليهم البحث عن خريطة طريق ليتعاملوا مع الواقع الاحتلالي الجديد وما نتج عن مفاعيل إعلان قيام "دولة إسرائيل" سنة 1948.

لم يكن من السهل على فلسطينيي 1948، أن يجدوا الطريقة المثلى التي تبقي هؤلاء الفلسطينيين كسكان أصليين للبلاد من جهة، وتؤمّن لهم الانخراط الحذر داخل المؤسسات الإسرائيلية المستجدة، والكيان السياسي المفتعل من جهة أخرى.

تعامل فلسطينيو 1948 بحذر شديد مع المنظومة السياسية الإسرائيلية؛ من أحزاب سياسية ومؤسسات دولة؛ ففي بداية تأسيس الكيان الإسرائيلي لم ينضم الفلسطينيون إلى الأحزاب الإسرائيلية، إلا أن بعضهم قام بالتصويت لبعض الأحزاب الإسرائيلية التي خاضت انتخابات الكنيست الإسرائيلي، ظناً منهم أنّ فوز هذه الأحزاب قد يكون أقل ضرراً على الوضع الفلسطيني بالمقارنة مع الأحزاب اليمينية المتطرفة. ثم بعد ذلك بدأ البعض ينتسب إلى أحزاب إسرائيلية يسارية، ويترشح في قوائمها بانتخابات الكنيست، إلى أن أصبح بإمكان فلسطينيي 1948 أن يؤسسوا أحزاباً قومية عربية، لها برامجها السياسية التي تعكس مطالب وحاجيات فلسطينيي 1948.

خاض فلسطينيو 1948 صراعاً طويلاً مع مؤسسات وأحزاب الكيان الإسرائيلي، من أجل الحصول على بعض الحقوق الوطنية والسياسية،

وتثبيت الهوية القومية العربية. وحاولوا جاهدين مقاومة ومقارعة القوانين الإسرائيلية العنصرية التي كانت تستهدفهم.

وانطلاقاً من أهمية هذا الموضوع اختارت هيئة التحرير في مركز الزيتونة أن تخصص هذا الإصدار من سلسلة تقارير المعلومات لتناول موضوع الأحزاب العربية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948.

يسلط التقرير الضوء في القسم الأول على تاريخ المشاركة السياسية لفلسطينيي 1948 وتشكيل الأحزاب العربية، ويتحدث في القسم الثاني عن دور الأحزاب العربية في الحياة السياسية الإسرائيلية ومدى تأثيرها في قوانين الحكومات الإسرائيلية وسياساتها، والمشاركة في انتخابات الكنيست والبلديات. ويتناول في القسم الثالث موقف الأحزاب العربية من القضية الفلسطينية والموقف من أهم الأحداث التي مرت وتمرّ بها القضية. وفي القسم الرابع يعرض التقرير للموقف الإسرائيلي من الأحزاب العربية، ثمّ يتناول القوانين والإجراءات الإسرائيلية تجاه هذه الأحزاب للحدّ من تأثيرها وفاعليتها.

التمهيد: واقع فلسطينيي 1948 بعد إعلان قيام "إسرائيل" وتاريخ المشاركة السياسية

شكل الفلسطينيون العرب الأغلبية الساحقة من مجمل سكان فلسطين التاريخية حتى سنة 1948 (عام النكبة). واستطاع اليهود إنشاء كيانهم في سنة 1948 على نحو 77% من أرض فلسطين. ونتيجة للحرب التي شنتها العصابات الصهيونية ضدّ الفلسطينيين، وما حصل فيها من عمليات قتل، وذبح، وتهجير، وتدمير قرى ومدن فلسطينية بأكملها، تمّ طرد أكثر من 800 ألف فلسطيني من أرضهم، يشكلون نحو 58% من الشعب الفلسطيني. فحسب دراسة إحصائية دقيقة قامت بها جانيت أبو لغد فإن عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 1948 كان مليوناً و398 ألفاً، أما تقديرات سلمان أبو ستة للسنة نفسها فهي مليون و441 ألفاً. وقد بلغ عدد الفلسطينيين الذين لم يتمكن الصهاينة من طردهم نحو 156 ألفاً، أي 17% من العدد الكلي لسكان الكيان الصهيوني عند إنشائه. وهؤلاء الذين بقوا هم الذين يعرفون بـ"فلسطينيي 1948" أو عرب 1948، أو ما يسميه الصهاينة بـ"عرب إسرائيل"[1].

وحسب معطيات نشرتها دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، فإن عدد سكان الدولة العبرية، بما في ذلك سكان شرق مدينة القدس الذي احتل في سنة 1967، قد بلغ 8,120,300 نسمة، وبلغ عدد السكان اليهود 6,093,600 نسمة، أي 75.04% من مجموع السكان، فيما يبلغ عدد السكان العرب، بما في ذلك سكان شرقي القدس والجولان، 1,679.8 مليون نسمة، أي 20.68%[2]، وإذا ما حذفنا عدد سكان شرقي القدس (نحو 318.5 ألفاً[3])، والجولان (نحو 25 ألفاً[4])، فإن عدد فلسطينيي 1948 يصبح نحو 1,336,300 نسمة، أي 16.45% من مجموع السكان، بينما يبلغ عدد السكان المعرفين بـ"آخرين" 347 ألف نسمة، أي 4.27%[5].

كانت سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ سنة 1948 تميل دوماً إلى عدم الاعتراف بالفلسطينيين داخل "إسرائيل" بكونهم أقلية قومية، إنما قوميات دينية واجتماعية وثقافية وغير ذلك. وكونت الآلة الإسرائيلية مصطلحات لتعريف الفلسطينيين في "إسرائيل" بعيداً عن التعريف العربي والفلسطيني، وأطلقت عليهم اسم "العرب الإسرائيليون" أو "عرب إسرائيل". وسعت الحكومات إلى تبني مبدأ التعامل القطاعي مع فلسطينيي 1948، فأقامت أقساماً للأقليات في الوزارات التي لها تعامل يومي مع الفلسطينيين داخل "إسرائيل" ففي وزارة التربية والتعليم دائرة عربية، وأخرى درزية، وثالثة بدوية...إلخ[6].

لم تتبلور في أوساط الفلسطينيين داخل "إسرائيل" اتجاهات سياسية واضحة إلا في مرحلة متأخرة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الحكم العسكري الذي فُرض عليهم آنذاك حتى سنة 1966، وخلال الفترة 1948–1966 لم تظهر أحزاب عربية على الإطلاق، وإن ظلت بعض القوائم العربية تشارك في انتخابات الكنيست منذ 1949. وقد شهدت الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين بعض المحاولات لتشكيل حركات سياسية تتحدث باسم فلسطينيي 1948، لكنها لم تتمكن من الاستمرار، إما بسبب خلافات داخلية، أو للتضييق الذي كانت تمارسه السلطات الإسرائيلية عليها. ومع ذلك يمكن الإشارة إلى بعض المحاولات التي كان لها تأثير إيجابي كبير في التاريخ السياسي لفلسطينيي 1948[7]:

1. تأسيس الجبهة العربية في سنة 1958، التي ضمت في عضويتها الشيوعيين، والناصريين، والقوميين، لكنها لم تعمّر طويلاً، وانفرط عقدها بسبب الخلافات بين العناصر المكونة لها، على خلفية الخلاف الذي نشب بين الناصرية والاتحاد السوفياتي في خمسينيات القرن العشرين.

2. حركة الأرض التي أسسها القوميون في سنة 1958، إلا أن السلطات الإسرائيلية قامت بحظرها رسمياً عند محاولتها التحوّل إلى حزب سياسي مسجّل قانونياً في سنة 1965.

3. تشكيل حركة أبناء البلد التي أنشأتها عناصر قومية في أوائل السبعينيات من القرن العشرين، ومارست أنشطة سياسية وإعلامية وطلابية، شبه سرية وعلنية، غير معترف بها قانوناً.

وقد حدث تطور بارز على هذا الصعيد في سنة 1983، عندما شكّلت مجموعة انشقّت عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) تنظيماً اتخذ اسم الحركة التقدمية–الناصرة، وتحول إلى تنظيم قطري في سنة 1984، عندما اتحد مع مجموعة من أمّ الفحم انشقت عن حركة أبناء البلد، مع شخصيات بارزة في الوسط العربي، لتأسيس الحركة التقدمية. وتكتلت الحركة التقدمية، قبيل انتخابات الكنيست الحادي عشر (1984)، مع تنظيم ألترنتيف (البديل) Alternative اليهودي لإنشاء القائمة التقدمية للسلام، وخاضت الانتخابات التي جرت في تلك السنة، وفازت فيها بمقعدين في الكنيست[8].

وفي سنة 1988 حدث تطور بارز، في مسيرة فلسطينيي 1948 السياسية، حيث تمّ إنشاء الحزب الديمقراطي العربي، والذي كان أول حزب عربي صرْف لم تعمد السلطات الإسرائيلية إلى حظره. فقد انسحب عضو الكنيست عبد الوهاب دراوشة، الذي كان عضواً في حزب العمل الإسرائيلي، من حزبه في أوائل تلك السنة، وأقدم مع عدد كبير من رؤساء المجالس العربية وأعضائها، ورجال دين مسلمين ومسيحيين، ورجال أعمال، على إقامة الحزب الديمقراطي العربي، الذي خاض انتخابات الكنيست الثاني عشر (1988)، وفاز فيها بمقعد واحد.

وفتح تشكيل الحزب الديموقراطي العربي الباب أمام أحزاب عربية أخرى ظهرت في تسعينيات القرن العشرين، أبرزها: التجمع الوطني الديمقراطي

بزعامة عزمي بشارة في سنة 1995؛ الحركة العربية للتغيير بزعامة أحمد الطيبي في سنة 1996؛ والقائمة العربية الموحدة التي كانت مكونة في سنة 2003 من شطر من الحركة الإسلامية برئاسة عبد المالك دهامشة، والحزب الديمقراطي العربي برئاسة طلب الصانع، والحزب القومي العربي برئاسة محمد كنعان. وخاضت القائمة العربية الموحدة والحركة العربية للتغيير انتخابات الكنيست الثامن عشر (2009) في قائمة انتخابية واحدة[9]. وخاضت الأحزاب العربية انتخابات الكنيست التاسعة عشر (2013) في إطار قائمتين عربيتين مركزيتين، هما التجمع الوطني الديمقراطي، والقائمة العربية الموحدة، وقائمة عربية يهودية هي حداش. كما شاركت قائمتان جديدتان صغيرتان هما حزب دعم وقائمة الأمل للتغيير[10].

أولاً: الخريطة السياسية للأحزاب العربية

شكلت حرب سنة 1967 منعطفاً مهمّاً في الحياة السياسية الفلسطينية، والتحولات الجذرية التي طرأت بالنسبة لفلسطينيي 1948. حيث كانت بمثابة الانطلاقة الأولى للأحزاب العربية، ولظهور نوع معين من التنظيم السياسي العربي المستقل عن التنظيم السياسي الصهيوني اليهودي. إلا أن هذا التنظيم لم يأخذ طابعاً مميزاً إلا في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، حيث أصبحت الأحزاب العربية تشكل رقماً في المعادلة السياسية والانتخابية داخل الكيان الصهيوني. وبات تمثيلها للصوت العربي، المتنامي ديموغرافياً بشكل كبير، مقارنة بالنمو الديموغرافي في الوسط اليهودي، يشكل عنصراً ترجيحياً لحزب إسرائيلي على الآخر.

وتنشط في الوسط العربي في "إسرائيل" عدة أحزاب، وقوى سياسية، وهيئات تمثيلية، ومحلية، وقطرية، نشأ معظمها بفعل التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية، التي طرأت بمرور الوقت على فلسطينيي 1948[11].

إن الأحزاب السياسية العربية في "إسرائيل" تتشابه في أسمائها وبرامجها؛ فهناك حداش، والحركة الوطنية التقدمية، والحزب الديمقراطي العربي، والتجمع الوطني الديمقراطي، والحركة العربية للتغيير، وكلها تتفق في تبنيها للمطالب العربية وتختلف في كيفية تحقيق هذه المطالب.

كما وأن جميعها اتبعت على مرّ السنين خطاً حازماً، وانتهجت موقفاً مناوئاً للصهيونية، ورفضت في نشراتها ودعايتها تعريف "إسرائيل" كدولة للشعب اليهودي، وتَعدّ هذا التعريف بأنه غير منصف تجاه العرب مواطني الدولة. وأكدت على كون الدولة دولة لكلّ مواطنيها. هذا الموقف يتطابق عملياً مع موقف الغالبية الساحقة للعرب، الذين لا يستوعبون النظر لأنفسهم كإسرائيليين[12].

قبل نشوء أيّ حزب عربي في "إسرائيل" لم يكن فلسطينيو 1948 بعيدين عن الحياة السياسية، بل كانت لهم مشاركاتهم وأعضاؤهم في أحزاب إسرائيلية، مؤسسوها شخصيات إسرائيلية، فالحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي Maki) الذي تأسس في سنة 1948، لقي الدعم والتأييد من السكان العرب المشاركين في الانتخابات؛ لكونه الوحيد الذي ضمّ بعض القوى الوطنية الفلسطينية، قبل تأسيس تنظيمات عربية، وكان الحزب ينادي بالمساواة بين العرب واليهود، والدفاع عن الحقوق العربية[13]. وبقي الحزب ولمدة طويلة القوة الوحيدة الفاعلة في المجتمع العربي في "إسرائيل"، وكان برنامج الحزب الشيوعي منذ تأسيسه يدعو إلى قيام كيان فلسطيني إلى جانب دولة "إسرائيل". وبعد حرب 1967، نادى الحزب بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة[14].

انقسم الحزب على نفسه في سنة 1965 بين أكثرية عربية قامت بتأسيس القائمة الشيوعية الجديدة (راكاح Rakah) وبين أقلية صغيرة (ماكي Maki) [15]، ما لبثت أن اختفت عن الحلبة السياسية بعد انتخابات الكنيست السابع في سنة 1969، وكان سبب الانقسام هو موقف الحزب من الحركة القومية العربية[16].

لم تكن الأحزاب الصهيونية معنية بالنشاط السياسي للعرب، وإنما اهتمت بالحصول على أصواتهم قبيل الانتخابات، فمثلاً نجح حزب ماباي Mapai (العمل لاحقاً) في سنة 1959 تحقيق قمة نجاحه في جمع الأصوات العربية لانتخابات الكنيست، فحصل على ستة مقاعد بفضل الأصوات العربية، هذا وقد رفض الحزب قبول عرب بين أعضائه حتى سنة 1974[17].

"لقد تمكنت الأحزاب الصهيونية من خلال ممثلي العائلات والمخاتير والطوائف المختلفة من إحكام السيطرة على فلسطينيي 1948، والإبقاء عليهم

مُفَتَّتين ضعفاء، فمن خلال الحكم العسكري، وجهاز المخابرات، ومكتب الشؤون العربية استطاعت تجزئة وشرذمة فلسطينيي 1948 سياسياً واجتماعياً، ومصادرة مواردهم الاقتصادية"[18]. غير أنه منذ نشأة الأحزاب العربية، أخذت تتقلص الأصوات التي تحصدها الأحزاب الصهيونية.

ونعرض فيما يلي لمحة عامة للأحزاب السياسية العربية في "إسرائيل":

1. الجبهة الشعبية العربية 1958:

تأسست في 1958/5/6، وقد كانت ثمرة التحالف السياسي بين الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وبعض الشخصيات العربية، وقد أُعلنت الجبهة الشعبية في أول مؤتمر قطري عربي عقد في أعقاب انتفاضة الناصرة في 1958/5/1، ورفضت السلطات الإسرائيلية تسجيلها باسم الجبهة العربية فعرفت باسم الجبهة الشعبية.

وحددت الجبهة أهداف قيامها في التصدي لسياسة الحكومة الإسرائيلية تجاه العرب، والدفاع عن حقوقهم، وذلك على الرغم من الجهود المضنية التي بذلها الحكم العسكري لعرقلة قيامها، والقيود الصارمة التي فرضت على زعماء الجبهة ومؤيديها، فلم يمنح قادتها تصاريح تنقل، وتمّ اعتقال عدد منهم وحُقق مع الآخرين[19].

وكانت الجبهة العربية الشعبية قد أسست بقرار من الحزب الشيوعي، وكان الهدف من تأسيسها تجميع الأطر والشخصيات الوطنية، وكانت تحت مسمّى "الجبهة العربية"، ولكن الحكومة الإسرائيلية رفضت ذلك الاسم فعرفت بـ"الجبهة الشعبية"، ولكن سرعان ما انشقت الجبهة إلى شيوعيين وقوميين؛ تأثراً بتطورات إقليمية أكثر منها محلية[20]، وأعلن التيار القومي فيها عن تأسيس "حركة الأرض".

2. حركة الأرض 1958:

قامت حركة الأرض في سنة 1958، على إثر الصراع الذي وقع بين الحركة القومية العربية، بقيادة جمال عبد الناصر، والأحزاب الشيوعية العربية. وكان من الطبيعي أن ينتقل هذا الصراع إلى فلسطينيي 1948.

وأعطت السلطات الإسرائيلية المجال لقادة حركة الأرض، إلا أن قدرة الحركة على تحريك الشارع العربي شكّل إزعاجاً للسلطات الإسرائيلية، وظهرت قوة حركة الأرض جلياً عند دعوتها لمقاطعة الانتخابات البرلمانية التي جرت في سنة 1959. ومن مبادئ الحركة، كما نشرت في العدد الأول من منشوراتها الذي حمل اسم الأرض في سنة 1959:

أ. إعطاء حقوق متساوية في كلّ الحقول للمواطن العربي، وإلغاء قوانين التمييز العنصري، والإقلاع عن سياسة هدم الشخصية العربية ومقوماتها المعنوية والمادية والروحية، وفسح جميع الإمكانات أمامها لتتفاعل وتتطور ضمن تقاليدها ومميزاتها القومية.

ب. الاعتراف بحقّ عودة اللاجئين العرب إلى ديارهم، لأنه لا يمكن أن يستقر السلام، ما دام مليون لاجئ [كتب في سنة 1959] محرومين من العودة إلى بلادهم، يعيشون على فتات الموائد، وينامون في الخيام، ويموتون بين الجبال وحرّ الرمال. وإننا إذ نقول هذا لا نستدر عطفاً ولا نستصرخ إنسانية، لأننا نرى أن مشكلتهم مشكلة سياسية في الصميم.

ج. الاعتراف بأن الوحدة العربية هي القوة المستقلة والمقررة في العالم العربي، وأن أيّ اعتبار آخر هو وليد خطأ لفهم حقبة التاريخ، سيؤدي بصاحبه، إن عاجلاً أو آجلاً، إلى الاصطدام بهذه الحقيقة التي تتحطم عليها قرون الوعول.

هذه ثلاثة من المبادئ التي وضعتها حركة الأرض، وكانت هناك بعض المبادئ الأخرى على غرار المطالبة باتباع سياسة الحياد الإيجابي، تماشياً مع المبادئ التي وضعها مؤتمر باندونغ Bandung Conference التاريخي سنة 1955 في إندونيسيا، والذي شهد إنشاء حركة عدم الانحياز.

وقد وجدت "إسرائيل" هذه المواقف معادية لأمن "الدولة العبرية"، وخصوصاً البند الثالث، وقامت السلطات الإسرائيلية بمصادرة عدد الأرض الثالث عشر، ونفي قادة الحركة إلى أماكن مختلفة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948. وقررت محكمة العدل العليا الإسرائيلية في بداية الستينيات من القرن العشرين اعتبار الحركة خارجة عن القانون، وتمّ منع أعضائها من ممارسة السياسة. وأفرزت حركة الأرض، حركة شابة أطلقت على نفسها اسم "أبناء البلد"[21].

3. حركة أبناء البلد 1972:

في سنة 1972 تمّ إنشاء حركة أبناء البلد، التي تعدّ نفسها جزءاً لا يتجزأ من منظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة التيار اليساري منها، حيث ركزت في برنامجها على المحافظة على الهوية الوطنية الفلسطينية.

وظهرت حركة أبناء البلد في سنة 1973 تنظيماً صغيراً في مدينة أمّ الفحم، أسسه المحامي توفيق الكيوان لخوض انتخابات المجلس المحلي التي جرت في تلك السنة. وشجع ظهور التنظيم وتحقيقه نجاحاً محدوداً أنصار التيار القومي على إقامة تنظيمات مشابهة في عدد من القرى، وقد أقامت هذه التنظيمات صلات فيما بينها، وتناولت الرأي والمساندة، ولكنها لم تتحول إلى تنظيم قطري موحد ينشط تحت اسم أبناء البلد إلا في فترة لاحقة. ولهذا يمكن القول إن عدم وجود تاريخ محدد لتأسيس التنظيم يعكس عدم ولادته بقرار بقدر ما جاء استجابة لواقع بدأ يبرز بين الجماهير العربية[22].

أما أبرز الخطوط العامة للحركة فهي[23]:

أ. الشعب الفلسطيني في أراضي 1948 هو جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني.

ب. منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.

ج. أيّ حلّ للقضية الفلسطينية يجب أن يشمل فلسطينيي 1948.

أسهمت الحركة في معظم النشاطات والنضالات الجماهيرية لفلسطينيي 1948، سواء في نضال جبهة الدفاع عن الأراضي العربية، أم في السلطات المحلية، أم في الحركة الطلابية[24]. مارست هذه الحركة العمل السياسي، متجنبة الأخطاء التي وقعت فيها حركة الأرض، إلا أنها عانت من خلافات داخلية، مما ساعد السلطات الإسرائيلية في مرحلة ما على تفكيك وحدتها[25].

غير أن الحركة عادت وأصدرت بياناً حمل عنوان "حركة أبناء البلد موحدة"، أعلنت فيه عن توحيد شِقي الحركة بقيادة رجا إغبارية ومحمد كناعنة، وانتخاب أمانة عامّة مؤقتة لإدارة شؤون الحركة الجارية. وأشار البيان إلى اجتماع عقد في 2011/12/3، بحضور ممثلي جميع مكوناتها في بيت محمد كناعنة، نظراً لكونه قيد الاعتقال المنزلي، تمّ التوصل فيه إلى توافق مبدئي بشأن توحيد شِقي الحركة، وتشكيل قيادة موسعة[26].

4. الحركة الإسلامية 1973:

تعدّ الحركة الإسلامية من الحركات المهمّة التي لعبت دوراً بارزاً في الحياة السياسية لفلسطينيي 1948. تأسست في بداية سبعينيات القرن العشرين بين أوساط الشباب الإسلاميين الذين لا ينتمي معظمهم لأحزاب سياسية،

خصوصاً أولئك الذين درسوا في الكليات الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تأثروا بالمضامين الاجتماعية، والثقافية، والسياسية الإسلامية.

وتعود بدايات نشأة الحركة الإسلامية في "إسرائيل" إلى سنة 1971 حيث شكل الشيخ عبد الله نمر درويش نواتها الأساسية في قرية كفر قاسم، وتمثلت دعوتها الرئيسية في "العودة إلى الإسلام". وفي سنة 1977 عقد أول مؤتمر إسلامي في "إسرائيل"، وتقرر فيه المطالبة بتحرير أملاك الوقف الإسلامي، وحقّ المسلمين في إدارة شؤونها وتعيين القضاة في المحاكم الشرعية[27]. وفي سنة 1978 وصلت الحركة إلى مدن أم الفحم، وباقة الغربية، وجِتّ شمالي المثلث، ثم النقب، ووصلت الناصرة وبعض قرى الجليل الفلسطيني في سنة 1980[28].

وترجع اليقظة الإسلامية إلى انتشار التيار الإسلامي في تلك الفترة في المحيط العربي والإسلامي، مع تراجع وفشل التيارات القومية واليسارية، خصوصاً إثر هزيمة حرب 1967، وحتى اللقاء مع أهل الضفة الغربية وقطاع غزة كان له تأثير ملحوظ في اليقظة الإسلامية بين فلسطينيي 1948، فوجد المسلمون من بينهم في المناطق المحتلة أيديولوجيات وحركات دينية لم يسبق لهم أن عرفوها من قبل[29].

وفي سنة 1979 أسست "أسرة الجهاد" من قبل الشيخ عبد الله نمر درويش، الذي سجنته السلطات الإسرائيلية، ومجموعة من الشبان من التيار المسمى "التائبين" بقيادة فريد أبو مخ من قرية باقة الغربية، الذين دعوا للجهاد المسلح والحرب الاقتصادية ضدّ الإسرائيليين؛ وتمّ اعتقال غالبيتهم سنة 1980. وبعد ذلك ومنذ سنة 1982 تبنّت الحركة أسلوباً إصلاحياً مدنياً يعتمد على أسس الحوار المستمر مع كل من يحيط بهم من مسلمين، ويهود، ومسيحيين، وغيرهم[30].

ولاحقاً أسس الشيخ درويش حركة الشباب المسلم، التي ركزت جهودها على العمل الاجتماعي والتربوي. ومنذ إطلاق سراح قادة "أسرة الجهاد"، وعلى رأسهم الشيخ عبد الله نمر درويش، تبنت الحركة الإسلامية نهجاً دعوياً مسالماً، يقوم على "نظرية واقعية" مفادها أن ينحصر عمل إسلامي أراضي 1948 في تثبيت الهوية العربية الإسلامية والدفاع عن حقوق الأقلية، عبر النضال السياسي والانتخابات البلدية، أو حتى من خلال انتخابات الكنيست إذا اقتضى الأمر[31]. وفي سنة 1989 دخلت الحركة الإسلامية في انتخابات مجالس بلديات القرى العربية في "إسرائيل"، وفازت في خمس بلديات مهمة منها أم الفحم، ومنذ ذلك الوقت اهتمت الحركة بأنشطة البلديات، ولم تتعداها للنشاط السياسي في البرلمان الإسرائيلي[32].

وقد وقع انشقاق داخل الحركة عندما انقسمت إلى جناحين: جناح بقيادة الشيخ رائد صلاح، رئيس بلدية أمّ الفحم، على خلاف في النواحي الإسلامية السياسية والوطنية، وجناح آخر بقيادة عبد الله نمر درويش الذي أظهر نوعاً من المرونة السياسية تجاه المشاركة بالعملية السياسية في البرلمان الإسرائيلي لتحقيق مكاسب اجتماعية، واقتصادية للسكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها "إسرائيل" منذ سنة 1948. وهذا ما جعلها تتحالف مع الحزب الديمقراطي العربي في انتخابات سنة 1996، ويفوز تحالفها معه بأربعة مقاعد في البرلمان، وبقي الجناح الآخر بقيادة الشيخ رائد صلاح خارج هذه العملية البرلمانية لأن أعضاء هذا الجناح لا يؤمنون بها[33].

تدعو الحركة إلى تحقيق المساواة في الحقوق بين العرب واليهود في "إسرائيل"، وتؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب "إسرائيل"، وتؤكد على حقّ اللاجئين في العودة إلى وطنهم[34].

والحركة الإسلامية – جناح الشمال، بقيادة الشيخ رائد صلاح، من أقوى الحركات الفلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية التي تحتلها

"إسرائيل" منذ سنة 1948، ولقد وصفها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود أولمرت Ehud Olmert، خلال مؤتمر صحفي، بالمتطرفة قائلاً: "نحن فخورون بديمقراطيتنا التي تتعامل مع أكثر الناس تطرفاً وراديكالية ألا وهي الحركة الإسلامية في إسرائيل التي تعبر عن نفسها وعن تحريضها في ديمقراطيتنا"[35].

5. الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) 1977:

تأسست في سنة 1977 من الحزب الشيوعي "راكاح"، ومن جزء من حركة الفهود السود، ومن جبهة "الناصرة الديمقراطية"، ومن "اليسار الديمقراطي الإسرائيلي"، ومن رؤساء مجالس محلية عربية، و"لجنة المبادرة الدرزية"، التي أنشئت سنة 1973 للعمل أساساً من أجل إلغاء التجنيد الإجباري المفروض على أبناء الطائفة الدرزية في "إسرائيل". وكذلك انضمت إلى تلك الكتلة شخصيات وأوساط شعبية يهودية، وعربية على حدّ سواء[36]. والجبهة ذات توجه يساري، والسكرتير العام لها هو محمد بركة.

على الصعيد السياسي، تؤيد الجبهة وقف عمليات الاستيطان وإخلاء المستعمرات، كما تطالب بخروج القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة في سنة 1967، وتأسيس دولة فلسطينية عليها، إلى جانب دعمها لحقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين، أو منحهم تعويضات عادلة. ترى الجبهة وجوب اعتراف "إسرائيل" بالعرب على أراضيها على أنهم أقلية قومية مستقلة، وتدعو إلى تحسين ظروفهم وشروط عيشهم[37].

6. الحزب الديمقراطي العربي 1988:

يعدّ أول حزب عربي برلماني قام على أساس عربي صرف، تأسس في سنة 1988 بمبادرة من عضو الكنيست عبد الوهاب دراوشة، الذي كان عضواً في حزب العمل الإسرائيلي وجزءاً من كتلته البرلمانية، وانسحب

من الحزب المذكور في أوائل سنة 1988، احتجاجاً على سياسة وزير الدفاع الإسرائيلي وقتئذٍ إسحق رابين Yitzhak Rabin تجاه الانتفاضة الفلسطينية. وقد شاركه في التأسيس عدد كبير من رؤساء وأعضاء المجالس المحلية العربية في مناطق مختلفة، ورجال دين مسلمون ومسيحيون، وعدد من رجال الأعمال[38].

ينادي برنامج الحزب بالنضال من أجل المساواة الكاملة لفلسطينيي 1948 مع اليهود في "إسرائيل"، والاعتراف بهم كأقلية قومية، وإلغاء جميع مظاهر وإجراءات الظلم والتمييز العنصري ضدّهم. وينادي على الصعيد القومي بحلّ القضية الفلسطينية حلاً عادلاً، وإقامة دولة فلسطينية بعد خروج الجيش الإسرائيلي من الأراضي المحتلة كافة بما في ذلك شرقي القدس.

من الناحية التنظيمية يبدو الحزب تنظيماً فضفاضاً وأقرب إلى حزب لجان وتحالفات انتخابية منه إلى حزب مؤسسات، والقوة الرئيسية المحركة فيه مؤسسه عبد الوهاب دراوشة[39]، وطلب الصانع، الذي تسلم رئاسة الحزب في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012[40].

7. التجمع الوطني الديمقراطي 1995:

تأسس في سنة 1995 بتحالف من عدة قوى ذات توجه قومي وعربي أهمها: حركة أبناء البلد، والحركة التقدمية، وحركة ميثاق المساواة. من أبرز قادته عزمي بشارة وجمال زحالقة وحنين الزعبي. ويعدّ التجمع الوطني الديمقراطي من أبرز التشكيلات الممثلة لفلسطينيي 1948. يعرّف التجمع نفسه بأنه "حزب ديمقراطي يمثل المواطنين العرب في إسرائيل، حزب قومي عربي وطني فلسطيني، يعمل على الربط بين الهوية القومية ومبادئ الديمقراطية، ويسعى إلى تحقيق حلّ عادل للقضية الفلسطينية، يضمن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني"[41].

ويرى التجمع أن "إسرائيل دولة شديدة التمسك بهويتها اليهودية، تتعارض فيها المساواة الكاملة مع أيديولوجيتها الرسمية، أي الصهيونية". ويؤكد على ضرورة "الحفاظ على الهوية القومية للمجتمع العربي في إسرائيل". وينتقد الطروحات الداعية لإخراج من تبقى من فلسطينيي 1948 من أراضيهم، ويتهم "إسرائيل" بـ"تطبيق قواعد الحكم العسكري تجاه الأقلية الفلسطينية"، والنظر إليها على أنها "مشكلة ديموغرافية". أما بالنسبة للقضية الفلسطينية، فيدعو التجمع إلى إيجاد حلّ دائم لها، ويتهم "إسرائيل" بعدم الرغبة بالتفاوض حول الثوابت الفلسطينية حيال القدس والمستعمرات[42].

ارتبط اسم التجمع باسم النائب السابق، عزمي بشارة، الذي استقال من الكنيست في نيسان/ أبريل 2007 بعد أسابيع من مغادرته "إسرائيل"؛ وبعد أن بدأت الشرطة تحقيقات انتهت باتهامه بـ"الخيانة العظمى"، والتجسس لصالح حزب الله اللبناني[43].

أما أهم بنود البرنامج السياسي للحزب فهي[44]:

أ. الاعتراف بحقّ تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني.

ب. الانسحاب من جميع المناطق العربية التي احتلت سنة 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة وغزة، وعاصمتها القدس الشرقية، إلى جانب دولة "إسرائيل"، وحلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للشرعية الدولية.

ج. إخلاء جميع المستعمرات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة.

د. النضال من أجل المساواة الكاملة للعرب مع اليهود والاعتراف بهم كأقلية قومية.

هـ. دفع مسيرة السلام في المنطقة.

8. الحركة العربية للتغيير 1996:

تأسست الحركة العربية للتغيير سنة 1996، بمبادرة أحمد الطيبي، المستشار السابق لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات، وعضو الكنيست فيما بعد. وهو ما تسبب في أزمة داخلية في "إسرائيل"، بسبب ما قالوا إنه "ولاء مزدوج" لمؤسس الحركة. وتؤكد الحركة العربية للتغيير على استمرار دعم مسيرة السلام الإسرائيلية – الفلسطينية من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف، إلى جانب "دولة إسرائيل" في حدود حزيران/ يونيو 1967؛ وحلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بشكل عادل طبقاً لقرارات الأمم المتحدة. وتطالب في المسار السوري – الإسرائيلي بالخروج الكامل من الجولان، طبقاً لحدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967 وتوقيع اتفاقية سلام مع سورية كجزء من سلام شامل في المنطقة[45].

وتطالب الحركة برفع ودعم وتغيير المكانة القانونية والمدنية لفلسطينيي 1948، وتقليص الفجوة القائمة بين الوسطين اليهودي والعربي عن طريق سياسة التمييز الإيجابي للوسط العربي في كافة المجالات: الزراعة، والصناعة، والتعليم، والاتصالات، والصحة، والإسكان، والأرض والميزانيات؛ وذلك من أجل الوصول إلى مساواة حقيقية بين الوسطين العربي واليهودي في كافة المجالات، من خلال شعار "المشاركة المدنية الكاملة" والاعتراف بالجماهير العربية كأقلية قومية[46].

وتؤكد الحركة على الهوية الثقافية والوطنية الفلسطينية لفلسطينيي 1948، وأهمية التواصل القومي مع الأمّة العربية. وتدعم مبدأ التعايش السلمي اليهودي – العربي، المبني على أساس من الاحترام المتبادل، والاعتراف بالحقوق السياسية والمدنية للأقلية العربية[47].

وسُجلت الحركة كحزب قبل انتخابات سنة 1996، إلا أنها تراجعت عن خوض الانتخابات في تلك السنة، خوفاً من ألا تتخطى نسبة الحسم

المطلوبة. وفي انتخابات الكنيست الخامسة عشر، سنة 1999، دخلت الحركة في ائتلاف مع التجمع الوطني الديمقراطي، لتفوز القائمة المشتركة بمقعدين في الكنيست. وفي انتخابات 2003 تحالفت الحركة مع حداش، وفاز التحالف بثلاثة مقاعد. وفي انتخابات 2006 تحالفت مع الحركة الإسلامية والحزب الديمقراطي العربي، وفازت القائمة باسم القائمة العربية الموحدة بأربعة مقاعد[48]. وشاركت أيضاً ضمن هذه القائمة في انتخابات الدورة الثامنة عشرة 2009 وانتخابات الدورة التاسعة عشرة 2013.

ثانياً: دور الأحزاب العربية في الحياة السياسية والعامة الإسرائيلية

1. التأثير في قوانين الحكومات الإسرائيلية وسياساتها:

يتفق كثير من الباحثين على أن الأحزاب العربية في "إسرائيل" لا تلعب دوراً فاعلاً في التشريع، وفي صناعة القرارات بمستوياتها المختلفة، بسبب العنصرية. ومنذ انتخابات الكنيست الأولى، سنة 1949، بقيت الأحزاب العربية في المعارضة، ولم تدخل يوماً الائتلاف الحكومي سواء لرفضها الأيديولوجي لذلك، أم لرفض الحكومات الإسرائيلية لها. وبقيت الأحزاب العربية حتى وهي في المعارضة على الهامش، فيما عدا حالات نادرة، كما حصل في ولاية رئيس الحكومة إسحق رابين (1992–1995) حينما شكّل النواب العرب كتلة داعمة من خارج الائتلاف بالتصويت لصالح اتفاقية أوسلو[49]، التي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" في العاصمة الأمريكية واشنطن في 1993/9/13.

ويرى الباحث في المركز العربي للحقوق والسياسات (دراسات) مهند مصطفى، أن الأحزاب العربية بالكنيست تكشف عنصرية السياسات الإسرائيلية، كما يتجلى في محاولة شطب حنين زعبي، النائب عن التجمع الوطني بسبب أدائها، وأن العرب في الكنيست يكتفون باستغلاله منبراً للتعبير السياسي والاحتجاج فقط. أما في القضايا المدنية والاجتماعية، فيرى مصطفى أن هناك تأثيراً معيناً للنواب العرب فقط على القضايا ذات الطابع المدني العام، والطابع المدني ذي الخصوصية العربية[50].

ويرى المحاضر في العلوم السياسية في جامعة تل أبيب أمل جمال، أن الأحزاب العربية لم تستغل كلّ ما لديها من حنكة سياسية للتأثير على صناعة القرار بـ"إسرائيل"، خاصة ما يتعلق بالشؤون المدنية الخاصة

بفلسطينيي 1948. وهذا ما يؤكده أيضاً أستاذ العلوم السياسية بجامعة حيفا أسعد غانم، والذي يأخذ على الأحزاب العربية عدم وجود استراتيجية واضحة وموحدة لها[51].

وتشير دراسة للباحث إمطانس شحادة، صدرت عن مركز "مدى الكرمل" في كانون الأول/ ديسمبر 2011، على سبيل المثال، إلى أن الأحزاب العربية في الكنيست الثامن عشر لم تنجح في سَنّ أيّ قانون يصبّ في المصالح الخاصة لفلسطينيي 1948، سوى قانون فكّ الدمج بين قرية باقة الغربية وقرية جتّ، كما لم تتمكن من التصدي لِسَنّ القوانين العنصرية. فمنذ بداية دورة الكنيست سنة 2009 قَدّم أعضاء الكنيست من الأحزاب العربيّة قرابة ألف اقتراح قانون، ولم ينجح في اجتياز مرحلة القراءة التمهيديّة سوى 72 اقتراحاً، وفي اجتياز القراءة الأولى نجح 23 اقتراحاً فقط، وقد أقرّ الكنيست عشرين اقتراح قانون بالقراءة الثالثة، قدّمها أعضاء كنيست من الأحزاب العربية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه القوانين ليست بالضرورة من الاقتراحات التي قُدّمت في الدورة نفسها للكنيست، وبعضها قُدّم في الدورة السابقة لها[52].

2. المشاركة في انتخابات الكنيست:

لم تكن هناك أيّ أحزاب عربية صرفة مشاركة في الكنيست خلال الفترة 1949–1988، وكان التمثيل العربي فيه قبل ذلك من خلال قوائم الأحزاب الإسرائيلية.

ونسلط الضوء فيما يلي على دور الأحزاب العربية في تكوين السياسة الداخلية الإسرائيلية، ومشاركتها في انتخابات الكنيست والبلديات، وتأثيرها في قوانين الحكومات الإسرائيلية وسياستها.

يبلغ عدد النواب العرب الذين دخلوا الكنيست الإسرائيلي في دوراته التسعة عشرة، منذ أول انتخابات أجريت لاختيار أعضائه في سنة 1949

وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير (سنة 2013)، 74 عضواً[53]؛ منهم 45 عضواً انتخبوا عن الأحزاب والقوائم العربية.

جدول رقم (1): أسماء النواب العرب الذين انتخبوا عن الأحزاب والقوائم العربية في دورات الكنيست التسعة عشرة[54]

الكنيست	عدد النواب	القوائم / الأحزاب	أسماء النواب
الأولى (1949)	3	القائمة الديموقراطية للناصرة*، الحزب الشيوعي الإسرائيلي	أمين جرجورة، توفيق طوبي، سيف الدين الزعبي
الثانية (1951)	7	الحزب الشيوعي الإسرائيلي، القائمة الديموقراطية لعرب إسرائيل*، قائمة الزراعة والتطوير، تقدم والعمل	إميل حبيبي، توفيق طوبي، جبر معدي، سيف الدين الزعبي، صلاح خنيفس، فارس حمدان، مسعد قسيسي
الثالثة (1955)	8	الحزب الشيوعي الإسرائيلي، القائمة الديموقراطية لعرب إسرائيل، تقدم وعمل، قائمة الزراعة والتطوير	إميل حبيبي، توفيق طوبي، جبر معدي، سيف الدين الزعبي، صالح سليمان، صلاح خنيفس، فارس حمدان، مسعد قسيسي
الرابعة (1959)	6	قائمة التقدم والتطور، الحزب الشيوعي الإسرائيلي، كتلة مشاركة وأخوة**، زراعة وتطوير*	إلياس نخلة، أحمد الظاهر، توفيق طوبي، لبيب أبو ركن، محمود الناشف، يوسف دياب
الخامسة (1961)	6	الحزب الشيوعي الإسرائيلي، قائمة تقدم وتطور**، كتلة مشاركة وأخوة	إميل حبيبي، إلياس نخلة، أحمد الظاهر، توفيق طوبي، جبر معدي، دياب عبيد
السادسة (1965)	6	قائمة الإخوة اليهودية العربية***، القائمة الشيوعية الجديدة، كتلة مشاركة وإخوة، تقدم وتطوير	إميل حبيبي، إلياس نخلة، توفيق طوبي، جبر معدي، دياب عبيد، سيف الدين الزغبي
السابعة (1967)	6	القائمة الشيوعية الجديدة، كتلة مشاركة وإخوة، قائمة التقدم والتطور	إميل حبيبي، إلياس نخلة، توفيق طوبي، جبر معدي، دياب عبيد، سيف الدين الزغبي
الثامنة (1973)	5	حداش، القائمة العربية الموحدة**	توفيق طوبي، توفيق زياد، جبر معدي، حماد أبو ربيعة، سيف الدين الزغبي

التاسعة (1977)	7	حداش، القائمة العربية الموحدة، الحركة الديمقراطية للتغيير	توفيق طوبي، توفيق زياد، جبر معدي، حماد أبو ربيعة، حنا مویاس، سيف الدين الزغبي، شفيق أسعد
العاشرة (1981)	2	حداش	توفيق زياد، توفيق طوبي
الحادية عشر (1984)	5	حداش، الحزب الديمقراطي العربي، القائمة المتقدمة للسلام	توفيق طوبي، توفيق زياد، عبد الوهاب دراوشة، محمد ميعاري، محمد وتد
الثانية عشر (1988)	6	حداش، الحزب الديمقراطي العربي، القائمة المتقدمة للسلام	توفيق طوبي، توفيق زياد، عبد الوهاب دراوشة، محمد ميعاري، محمد نفاع، هاشم محاميد
الثالثة عشر (1992)	5	حداش، الحزب الديمقراطي العربي	توفيق زياد، صالح سليم، طلب الصانع، عبد الوهاب دراوشة – هاشم محاميد
الرابعة عشر (1996)	8	الحزب الديمقراطي العربي – القائمة العربية الموحدة، حداش، التجمع الوطني الديمقراطي	أحمد سعد، توفيق الخطيب، صالح سليم، طلب الصانع، عبد المالك دهامشة، عزمي بشارة، عبد الوهاب دراوشة، هاشم محاميد
الخامسة عشر (1999)	9	التجمع الوطني الديمقراطي، القائمة العربية الموحدة، حداش، الحزب القومي العربي	أحمد الطيبي، توفيق الخطيب، طلب الصانع، عبد الملك دهامشة، عزمي بشارة، عصام مخول، محمد بركة، محمد كنعان، هاشم محاميد
السادسة عشر (2003)	8	التجمع الوطني الديمقراطي، القائمة العربية الموحدة، الجبهة الديمقراطية للسلام	أحمد الطيبي، جمال زحالقة، طلب الصانع، عبد الملك دهامشة، عزمي بشارة، عصام مخول، محمد بركة، واصل طه
السابعة عشر (2006)	10	القائمة الموحدة والعربية والتغيير، التجمع الوطني الديمقراطي، حداش	أحمد الطيبي، جمال زحالقة، حنا سويد، سعيد نفاع، طلب الصانع، عزمي بشارة، عباس زكور، محمد بركة، إبراهيم صرصور، واصل طه

الثامنة عشر (2009)	10	القائمة العربية الموحدة – الحركة العربية للتغيير****، التجمع الوطني الديمقراطي، حداش	إبراهيم صرصور، أحمد الطيبي، جمال زحالقة، حنا سويد، حنيني الزعبي، سعيد نفاع، طلب الصانع، عفو إغبارية، محمد بركة، مسعود غنيم
التاسعة عشر (2013)	10	القائمة العربية الموحدة – الحركة العربية للتغيير، التجمع الوطني الديمقراطي، حداش	إبراهيم صرصور، أحمد الطيبي، جمال زحالقة، حنا سويد، حنين الزعبي، باسل غطاس، طلب أبو عرار، عفو إغبارية، محمد بركة، مسعود غنيم

* قوائم متحالفة مع حزب المباي في انتخابات الكنيست، انظر موقع الكنيست.
** كتل متحالفة مع حزب المعراخ في انتخابات الكنيست، انظر موقع الكنيست.
*** قوائم برلمانية مستقلة أسسها إلياس نخلة في الكنيست السادسة، انظر موقع الكنيست.
**** تحالف أحزاب عربية من فلسطيني 1948، تمّ تأسيسها سنة 1996 للمشاركة في انتخابات الكنيست.

لم تحمل انتخابات الكنيست التاسع عشر في سنة 2013 أيّ تغيير بالنسبة لتقسيم المقاعد بين الأحزاب العربية، مقارنةً بانتخابات 2009، فقد حصل كلّ من حداش والقائمة العربية الموحدة على أربعة مقاعد، والتجمع الوطني الديمقراطي على ثلاثة مقاعد[55]. ويضم الكنيست التاسع عشر 18 نائباً من فلسطينيي 1948، منهم عشرة عن الأحزاب العربية[56]، وثمانية عن الأحزاب اليهودية، بينهم ستة دروز. ويحق لـ790 ألفاً من فلسطينيي 1948 الاقتراع، بنسبة 14% ممن يحق لهم الانتخاب في "إسرائيل"[57]، مع الإشارة إلى أن نسبة عدد فلسطينيي 1948 يصل إلى 16.45% من عدد سكان "إسرائيل".

وحصلت الأحزاب العربية في انتخابات 2013 على نحو 77% من مجمل الأصوات العربية الصالحة، مقابل 82% في سنة 2009. وقد بلغت حصة الأحزاب العربية في البلدات العربية 84% مقارنة بـ87% في سنة 2009، وفي البلدات العربية – الدرزية وصلت إلى 18% مقارنة بـ17% في انتخابات 2009. ووصلت في البلدات المختلطة والمدن الساحلية إلى قرابة 80%[58].

جدول رقم (2): عدد ونسبة التصويت بين الأحزاب العربية خلال الفترة 1999–2013

السنة	حداش		القائمة العربية الموحدة		التجمّع الوطني الديمقراطي	
	عدد الأصوات	النسبة	عدد الأصوات	النسبة	عدد الأصوات	النسبة
1999	87,022	21.3	114,810	30.6	66,103	16.8
2003	93,819	26	65,551	18	71,299	20
2006	86,092	24.3	94,786	27.4	72,066	20.2
2009	112,130	29.6	113,954	30.3	83,739	22.2
2013	113,439	24	138,450	31	97,030	22

3. المشاركة في انتخابات البلدية:

تعود الأسس القانونية للحكم المحلي في "إسرائيل" إلى قانون عثماني صدر في عهد السلطان عبد الحميد الثاني في سنة 1877، في إطار إعادة تنظيم الدولة بمنح الحكم المحلي سلطات دستورية، وقام الانتداب البريطاني بتعديل القانون العثماني مرتين في سنة 1921 وفي سنة 1934. وبعد إعلان قيام "إسرائيل" في سنة 1948 نشرت ثلاثة مراسيم قانونية في السنوات 1950، و1953، و1958، حددت الأسس القانونية لانتخاب وعمل السلطات المحلية في "إسرائيل". ومنذ ذلك الحين، يعدّ الحكم المحلي في "إسرائيل" أحد أسس النظام السياسي[59].

توجد في "إسرائيل" أربعة أنواع من الحكم المحلي: بلديات، ومجالس محلية، ومجالس إقليمية، ومجالس صناعية، وتتركز أغلب السلطات المحلية العربية في قسم المجالس المحلية.

بلغ عدد السلطات المحلية العربية في فلسطين قبل قيام "إسرائيل" أربع سلطات محلية، قسمت وفق ما يلي: بلديتان: الناصرة وشفا عمرو،

ومجلسان محليان: الرامة وكفر ياسيف. ووصل العدد في سنة 2009، بعد أن تمّ توحيد سلطات محلية عربية مع بعضها، 12 مجلساً بلدياً، و65 مجلساً محلياً، وأربعة مجالس إقليمية.

وفي إطار السلطات المحلية العامة في "إسرائيل"، شكلت السلطات المحلية العربية في سنة 2010 النسب التالية: 12 مدينة عربية من مجموعة 72 مدينة في "إسرائيل" أي بنسبة 16.6%، و65 مجلساً محلياً عربياً من مجموع 125 مجلساً محلياً في "إسرائيل" أي بنسبة 52%، وأربعة مجالس إقليمية عربية من مجموع 54 مجلساً إقليمياً في "إسرائيل" أي بنسبة 7.4%، ولا يوجد مجلس صناعي عربي واحد من بين السلطات المحلية الصناعية الأربعة في "إسرائيل"[60].

وفي دراسة لكلّ من نمر مرقس، رئيس المجلس المحلي في كفر ياسيف في الجليل، وأسعد عزايزة، وحنا سويد، عضو الكنيست الإسرائيلي عن حداش، ذكرت أنه يوجد في "إسرائيل" 63 سلطة محلية عربية منتخبة، منها 12 في القرى العربية الدرزية، وتتوزع هذه السلطات حسب فترات تأسيسها كما يلي[61]:

- ثلاث سلطات محلية يعود تأسيسها إلى ما قبل قيام "إسرائيل".
- 15 سلطة محلية جرى تأسيسها في خمسينيات القرن العشرين.
- 26 سلطة محلية جرى تأسيسها في ستينيات القرن العشرين.
- سبع سلطات محلية جرى تأسيسها في سبعينيات القرن العشرين.
- ثماني سلطات محلية جرى تأسيسها في ثمانينيات القرن العشرين.
- أربع سلطات محلية جرى تأسيسها في تسعينيات القرن العشرين.

ويضاف إلى هذه، تسع سلطات محلية معينة جرى تأسيسها في تسعينيات القرن العشرين، أي إن عدد السلطات المحلية العربية يبلغ 72 سلطة محلية، تخدم قرابة 670 ألفاً من فلسطينيي 1948.

تلعب العائلات دوراً مهماً في الشؤون الداخلية لفلسطينيي 1948، وتهيمن على السلطات المحلية. وتزايد نفوذها على السلطات المحلية بانتظام منذ سنة 1993، بعد سنوات عديدة من التراجع. وكانت الزيادة في عدد القوائم المستندة إلى العائلات واضحة بشكل خاص في الانتخابات المحلية التي جرت في العديد من السلطات المحلية في سنة 2003، وسنة 2008[62]، وسنة 2013.

خلال العقود الثلاثة الأولى من إعلان قيام "إسرائيل"، وفي غياب قاعدة اقتصادية مستقلة لفلسطينيي 1948 لمساندة التنظيمات السياسية الوطنية، والحركات الاجتماعية، والهيئات القومية الأخرى للاعتماد على النفس، تعزز الاعتماد الداخلي على العائلة على المستوى المحلي. وتمكنت الحكومة الإسرائيلية من التأثير على النخبة العربية بمنحها حوافز مادية، وإغرائها بتحقيق مصالحهم الذاتية الفردية، وبتهديدها بالحرمان. ومن خلال ذلك تكون الحكومة الإسرائيلية قد وصلت إلى عدد كبير من فلسطينيي 1948 باختيارها عدداً صغيراً من زعماء العائلات ذوي النفوذ[63].

وعلى الرغم من تأسيس أحزاب سياسية عربية، واصلت الانتخابات البلدية للسلطات المحلية العربية تأثرها بالانتماء العائلي، وأسهمت سياسات الأحزاب والحركات السياسية لفلسطينيي 1948 في هذا الأمر، من خلال التعامل مع العائلة كرافعة سياسية مضمونة[64]. وابتداء من ثمانينيات القرن العشرين ازداد عدد الأحزاب العربية التي تشارك في الانتخابات المحلية. وأصبح الحزب الديمقراطي العربي، الذي أسسه عبد الوهاب دراوشة، منافساً رئيسياً على الصعيد المحلي، غير أنه أيضاً اعتمد على دعم العائلات[65].

كما اكتسبت الحركة الإسلامية أرضية صلبة على الصعيد المحلي بعد أن بدأت في قرية واحدة فقط في سنة 1983، وشاركت في انتخابات 1989 في 15 بلدة عربية، وكسبت 51 مقعد عضوية، وخمسة مراكز رئاسية هي أمّ الفحم، وكفر قاسم، وجلجولية، وراهط، وكفر برا. وانقسمت الحركة الإسلامية في 1996 إلى شقين شمالي وجنوبي، وحصل فرعا الحركة في انتخابات 1998 على 46 مقعداً وسبعة مراكز رئاسية هي أمّ الفحم، وكفر قاسم، وجلجولية، وكفر برا، وطمرة، وكابول، وكفر كنا[66].

واشترك التجمع الوطني الديمقراطي عقب تأسيسه في منتصف التسعينيات في الانتخابات المحلية، ولكن على نطاق محدود. وقال مسؤول في التجمع "إننا بصفتنا حركة وطنية نريد الوصول إلى الشعب بجميع فئاته، ويجب أن نكون في الوسط بين أفراده"[67].

يبدو أن انتخابات السلطات المحلية التي جرت في 2003، و2008، و2013، والنتائج التي أفرزتها، تشير إلى سيطرة العائلة على مجريات الانتخابات؛ فأغلب القوائم في القرى والمدن العربية تستند إلى قاعدة عائلية[68]. ففي انتخابات 2003 غابت كافة الأحزاب لصالح العائلية، فمن بين 53 سلطة محلية جرت فيها انتخابات، تمّ في تسع سلطات انتخاب مرشحين ذوي انتماء سياسي واضح، وانشغلت الأحزاب بتفحص نقاط قوة وضعف كل مرشح عائلي، لتختار حليفها[69].

وبدا واضحاً أن قوة الأحزاب في الانتخابات المحلية تراجعت في انتخابات 2013، وخصوصاً في مقاعد الرئاسة؛ فبينما كان 16 رئيساً من رؤساء السلطات المحلية هم مرشحون من قبل أحزاب في انتخابات 2008، تضاءل هذا العدد في انتخابات 2013، في جولتها الأولى، ليصل لستة رؤساء، مع الإشارة إلى أن قسماً منهم كان مرشحاً بتقاطع بين العائلية والحزبية في آن واحد[70].

وتظهر النتائج التالية وضع الأحزاب والحركات السياسية المختلفة بمقارنة بين انتخابات 2008 و2013 في البلدات التي ظهرت بها النتائج للجولة الأولى[71].

جدول رقم (3): عدد أعضاء الأحزاب العربية في البلدية لسنتي 2008 و2013*

الحزب	عدد الأعضاء		الرؤساء	
	2008	2013	2008	2013
حداش	53	40	9	2
التجمع الوطني الديمقراطي	9	12	2	1
الحزب الديمقراطي العربي	2	3		
الحزب القومي العربي	1	2		
الحركة العربية للتغيير	1	2		
أبناء البلد	1	1		1
الحركة الإسلامية – الجناح الشمالي	8		1	
الحركة الإسلامية – الجناح الجنوبي	8	9	4	2
المجموع	83	69	16	6

* لا تشمل هذه المعطيات نتائج انتخابات 2013 للبلدات التالية: الناصرة، عكا، جديدة – المكر والرينة، بسبب عدم ظهور نتائج جولة الإعادة حتى تاريخ إعداد التقرير.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدد الأعضاء العرب الذين فازوا في انتخابات 2013 في المجالس المحلية العربية هو 762 عضواً؛ وهذا يعني أن نسبة أعضاء السلطات المحلية المنتمين لأحزاب وحركات سياسية لا تتجاوز 9%، وأما في مقعد الرئاسة فقد فاز ستة مرشحين حزبيين من أصل 66 سلطة محلية عربية، أي بنسبة 9%[72]. كما أن القوائم أعلاه تشير فقط إلى الذين فازوا، مع العلم أن هناك مرشحين حزبيين شاركوا في المنافسة الانتخابية وخسروا أمام مرشحين من عائلات أخرى أو أحزاب أخرى[73].

جدول رقم (4): معدلات التصويت في الانتخابات المحلية العامة والعربية[74]

انتخابات سنة	في المجتمع العربي	المعدل العام في "إسرائيل"
1978	%84.12	%57.3
1983	%88.8	%59.2
1989	%88.7	%59.5
1993	%88.7	%56.3
1998	%90.7	%57.4
2003	%75	%49.3
2008	%77	%46
2013	%75	%35

أمّ الفحم نموذجاً:

تقع مدينة أمّ الفحم في المثلث، ويبلغ عدد سكانها نحو خمسين ألف نسمة. وهي تشهد تراجعاً لهيمنة العائلات في المجلس المحلي البلدي، منذ أن سيطرت عليه الحركة الإسلامية في سنة 1989. وكانت المنافسة على رئاسة المجلس البلدي وعضويته في الانتخابات البلدية 2003 بين الحركة الإسلامية والتحالف الوطني البلدي المكون من مختلف الأحزاب السياسية العربية، بدلاً من أن يكون تنافساً بين العائلات. وتركزت المناقشات الانتخابية عما يمكن لكل قائمة أن تفعل حتى تحسّن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في أمّ الفحم. ومن مظاهر إعطاء الأولوية للمصلحة العامة، إصدار الفصيلين المتنافسين نشرة مشتركة كان شعارها "انتخابات ليوم واحد ولكن أم الفحم إلى الأبد".

مرت السلطة المحلية في أمّ الفحم في مراحل عديدة منذ أسست في سنة 1960، وسيطرت مختلف العائلات بادئ ذي بدء على السلطة المحلية،

وتدهورت الخدمات في البلدة تدهوراً تدريجياً. وفي سنة 1983، دخل هاشم محاميد الانتخابات تحت راية حداش بمساندة من عائلته ونجح. غير أن عدم رضا السكان بسبب ضعف الخدمات تزايد. وبحلول سنة 1989 انتخب أهالي أمّ الفحم الحركة الإسلامية.

نشطت الحركة الإسلامية في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين نشاطًا كبيراً، وتمثلت أنشطتها بصورة رئيسية في المشاريع الاجتماعية. وفي سنة 1989 اشتركت الحركة في انتخابات البلدية لأم الفحم وفي عدد من البلدات العربية الأخرى، وكسبت مقعد رئاسة المجلس البلدي وغالبية مقاعد أعضائه. كما نالت في انتخابات 1993 رئاسة المجلس البلدي لأم الفحم، فضلاً عن عشرة مقاعد من بين 17 مقعد عضوية. وتمّ انتخاب الشيخ رائد صلاح كرئيس بنسبة 74% من الأصوات. وواصلت الحركة نجاحها بقيادة الشيخ رائد في انتخابات أم الفحم لسنة 1998، ونالت رئاسة المجلس البلدي و11 مقعد عضوية. وفي انتخابات 2003 تمكّن مرشح الحركة الإسلامية الشيخ هاشم عبد الرحمن من الفوز برئاسة المجلس البلدي، حائزاً على 75% من الأصوات المحلية[75]. وفازت الحركة الإسلامية في انتخابات 2008 بثمانية مقاعد من أصل 15 مقعداً، وفاز مرشحها الشيخ خالد حمدان برئاسة البلدية، بعد حصوله على نحو 62% من الأصوات[76]. وفي انتخابات 2013 أعلنت الحركة الإسلامية عزمها عدم خوض الانتخابات، غير أن الشيخ خالد حمدان أصرّ على المشاركة في الانتخابات، وأعلن استقالته من الحركة، واستطاع الفوز برئاسة البلدية بعد حصوله على 59% من أصوات المشاركين، وفازت القائمة التي يترأسها بثمانية مقاعد من أصل 17 مقعداً[77].

ثالثاً: موقف الأحزاب العربية من التسوية السلمية

1. الحركة الإسلامية:

عاشت الحركة الإسلامية القضية الفلسطينية، وأدركت مبكراً حجم المؤامرة عليها، وحملت على عاتقها هذا الهم الكبير، وعدّتها القضية الأساسية والجوهرية في العالم العربي والإسلامي. واعتقدت ألا حلّ للقضية إلا بعودتها إلى ما رأته "مربعها" الإسلامي الأول، الكفيل الوحيد بضمان عودة اللاجئين إلى ديارهم وأرضهم، وأخذ الحق ممن ارتكبوا جرائم حرب بحق الشعب الفلسطيني إبان النكبة التي تعرض لها[78]. وأكد الشيخ عبد الله نمر درويش، مؤسس الحركة الإسلامية، أن الشعب الفلسطيني هو من أكثر الشعوب معرفة بقيمة السلام، وضرورته لخير الإنسان، غير أنه شدد على أن السلام من غير عدالة لا يدوم، ومنها إعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه من خلال حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته، وحقّ العودة للاجئين[79].

أ. الحركة الإسلامية – الجناح الشمالي:

ترى الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني – الجناح الشمالي، أن اتفاق أوسلو، الذي وقعته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مع "إسرائيل" في أيلول/ سبتمبر 1993، اتفاق فاشل ومشؤوم[80]. واتخذ الشيخ رائد صلاح موقفاً سلبياً من المفاوضات مع الكيان الصهيوني، ورأى بـ"عدمية" التفاوض معه لعدم احترامه لما يتم الاتفاق عليه، وقال: "أيّ إنسان يظنّ أن المؤسسة الإسرائيلية قد تحترم وثيقة مكتوبة فهو واهم، ويضحك على نفسه ويخدعها"، وشدد على أن "كل هذا الحديث من باب الدجل، والكذب، وخداع الشعب الفلسطيني، والضحك على آلامه". وأضاف قائلاً: "هناك إجماع بين

الأحزاب الإسرائيلية بدون استثناء على رفض عودة اللاجئين، والحيلولة دون قيام دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة، وعدم الخروج من المستعمرات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعدم التفاوض على مستقبل القدس، وبناء الهيكل على حساب المسجد الأقصى، ولذلك فإن كل تسوية تقوم على هذه الثوابت الإسرائيلية مرفوضة في نظرنا؛ لأنها ستزيد من ويلات شعبنا الفلسطيني"[81]. وقال إنه خائنٌ من خان القدس والأقصى وعودة اللاجئين وتآمر على حصار وتجويع أهالي قطاع غزة ورضي بتهويد الضفة الغربية وزراعتها بالمستعمرات[82].

وقال الشيخ صلاح، في 2013/2/4، إن جميع الفلسطينيين في العالم يطالبون بقيام دولة الفلسطينية مستقلة ذات سيادة ولكن "الاحتلال الإسرائيلي يحاول إرضاءنا بكلمات وشعارات واهية، ويستمر بتهويد الضفة وبناء المستعمرات، بهذه الحالة عن أيّ أفق سلام نتحدث؟!أين هو أفق السلام؟!". مؤكداً على أن عملية السلام مجرد شعارات يستخدمها الاحتلال ليقوم بتنفيذ مشاريعه الخاصة. ورأى أن المؤسسة الإسرائيلية بكل أذرعها لا يمكن أن توافق في يوم من الأيام على قيام دولة فلسطينية بكامل استقلالها، ولو على كيلومتر مربع واحد[83].

وأشار الشيخ رائد إلى اتساع المخططات التهويدية، التي أكد أنها لا تقتصر على القدس وإنما تمتد إلى سائر الضفة الغربية، حيث زادت "إسرائيل" من تنفيذ مشاريعها التهويدية، ومن مساعيها لبناء الهيكل مكان المسجد الأقصى المبارك، تحديداً بعد الربيع العربي. وذكر أن الحكومات الإسرائيلية هي التي شرعنت الاستيطان ودفعت باتجاهه. وشدد على أن الاستيطان يتم ويتزايد بشكل خطير بعلم سلطات الاحتلال وبموافقته[84].

كما أكد الشيخ كمال الخطيب، نائب رئيس الحركة الإسلامية – الجناح الشمالي، على أن المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية لن تفضي إلى نتائج عملية على الأرض، ومن ينتظر نتائجها ويسعى وراءها فهو يلهث خلف سراب وخلف أوهام، مشدداً على رفضه للمفاوضات وعملية التسوية السلمية، ورأى أنها مجرد كلام، ولا تعبر عن رأي الشارع الفلسطيني، لأنها تتجاهل حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين كما أنها تهمش الأسرى[85]. ورأى الخطيب أن مفاوضات السلام لم تأتِ في سياق طبيعي لحل الصراع، بل في سعي فرضها لاستغلال ظروف الوهن والضياع التي يعيشها العالم العربي، عبر فرض "مشروع سلام الشرق الأوسط" الذي يهدف لطمس وإنهاء القضية الفلسطينية، وكانت البداية من "مدريد مروراً بأوسلو وكامب ديفيد" وغيرها من المؤتمرات واللقاءات، ما يعني أن المفاوضات هي طريق الضياع، وأن مشروع المقاومة منذ اندلاع الانتفاضة المباركة هو طريق الخلاص[86].

ورفضت الحركة الإسلامية زيارات شخصيات عربية وإسلامية إلى مدينة القدس، وأكد الشيخ صلاح أن الاحتلال الإسرائيلي يسعى لاستدراج "الجميع إلى حالة خطيرة هو الرابح الوحيد فيها، وهي أن يتمّ التسليم بوجود احتلال إسرائيلي، وبوجود سيادة إسرائيلية على المسجد الأقصى ومدينة القدس". وأكد أن "المطلوب أن تجتمع كلّ الضغوط المشروعة من قِبل المسلمين والعرب بهدف زوال الاحتلال الإسرائيلي عن القدس والمسجد الأقصى وعندها نرحب بزيارة المسلمين والعرب تحت السيادة الإسلامية العربية الفلسطينية المستقلة"[87].

واتخذت الحركة الإسلامية مساراً لرعاية الأوقاف الإسلامية والمسجد الأقصى اتسم بممارسة الأساليب الدعوية والاجتماعية، وتجنب "العمل المسلح" ضدّ "إسرائيل"، حيث أسست الجمعيات الخيرية، وأقامت عشرات المخيمات الشبابية الصيفية، وأصلحت ورممت المساجد، وافتتحت

عدداً من المعاهد والمستشفيات والمدارس. وقد تعددت المجالات الدعوية التي مارستها الحركة الإسلامية في الأنشطة التالية[88]:

1. **حماية المسجد الأقصى:** تعتقد الحركة الإسلامية أن المسجد الأقصى جزء من عقيدة المسلمين، وشهدت المعسكرات التربوية التي نظمتها الحركة منذ فترة مبكرة من تاريخ عملها ارتباطاً بالمسجد الأقصى، حيث تقاطر الطلاب عليه مصلين ومرابطين، وارتفعت أهميته في وجدانها، مع ارتفاع منسوب العمل السياسي لديها، وشرعت تهتم به مع الأوقاف والمقدسات. كما اعتمدت عدة وسائل وآليات لتثبيت قضية الأقصى في الذهنية لدى فلسطينيي 1948، وقامت ببرنامج عملي تمثل في الفعاليات التالية:

- **الترميم والإعمار:** تعاونت الحركة مع الهيئات الإسلامية المسؤولة في المسجد الأقصى لترميمه خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1996 و1999، لتأكيد هويته الإسلامية، وحالت دون تنفيذ السياسات الإسرائيلية الرامية لتهويده، على غرار ما حدث في المسجد الإبراهيمي في الخليل.

- **المهرجانات السنوية:** تعقد الحركة مهرجانها السنوي "الأقصى في خطر"، وتنبع أهميته من كون حضوره بات عالمياً، وتأثيره كبير في نقل الاهتمام بقضية الأقصى من الداخل إلى المستوى العالمي.

- **مسيرة البيارق:** وهو مشروع شدّ الرحال إلى المسجد الأقصى، حيث تسير إليه عشرات الحافلات من جميع القرى في الداخل الفلسطيني لتأدية الصلوات فيه، بهدف إحياء الدور الريادي للأقصى.

- **ملاحقة الحفريات الإسرائيلية:** مما أدى للكشف عن الأنفاق الأثرية الخطيرة التي تقوم بها "إسرائيل" في غفلة من الفلسطينيين.

- **الإصدارات الثقافية:** إصدار النشرات الدورية لتوعية العالم الإسلامي بالمخاطر المحدقة بالأقصى، وإنتاج أشرطة فيديو حول المسجد، وإصدار صورة جوية للمسجد الأقصى، وسلسلة أفلام وثائقية بعنوان "مقدسات بيت المقدس"، وإنشاء موقع على شبكة الإنترنت لإطلاع العالم على الانتهاكات الإسرائيلية.

وعدّت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أن حمل الحركة الإسلامية لراية الدفاع عن المقدسات، وإشرافها على حملة "الأقصى في خطر"، أحد أخطر مصادر التحريض على "الإرهاب"، حيث زعم شاؤول موفاز Shaul Mofaz، رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي ووزير الدفاع الأسبق، أن اتهامات الشيخ صلاح لـ"إسرائيل" بالتخطيط لتدمير الأقصى تحريض على المسّ بأمنها.

2. **الاهتمام بالأوقاف**[89]: اهتمت الحركة بصورة كبيرة بقضية المقدسات الإسلامية من مساجد ومقابر ومقامات؛ نظراً لتعمد الإسرائيليين الاعتداء عليها، وتحويلها لأغراض أخرى بعد رحيل أهلها عنها، وجاء تأسيس "مؤسسة الأقصى لرعاية المقدسات الإسلامية"، للإسهام بشكل فاعل في الدفاع عن المساجد في فلسطين، ونجحت في إظهار محاولات الاحتلال المتكررة ضدها.

كما دعمت الحركة الإسلامية الانتفاضة الفلسطينية المباركة التي اندلعت في سنة 1987، وانتفاضة الأقصى التي اندلعت أواخر سنة 2000، وتمثل موقفها من الانتفاضة بالفعاليات التالية[90]:

- الدعوة إلى مظاهرات للتضامن مع فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة.
- دعم أسر الشهداء والجرحى، وكفالة أبناء من ينفذون عمليات فدائية داخل "إسرائيل"، من خلال مؤسسة "لجنة الإغاثة الإنسانية".

- إغاثة الفلسطينيين، لا سيّما بعد أحداث مجزرة "مخيم جنين"، وإقامة مخيمات عاجلة لأهله وسكان المناطق المجاورة، واستعدادها لإعادة إعماره بالكامل.

كما دعمت المحاصرين في قطاع غزة، وأرسلت العديد من القوافل الإغاثية، وشارك الشيخ رائد صلاح بأسطول الحرية لإغاثة غزة في أيار/ مايو 2010، وتمّ اعتقاله من قِبل سلطات الاحتلال، كما أعلن الشيخ صلاح في 2013/9/20 تدشين حملة إغاثية لسكان قطاع غزة، مؤكداً وقوف فلسطينيي 1948 مع سكان القطاع الساحلي المحاصرين[91].

وساندت الحركة الإسلامية مقاومة الفصائل الفلسطينية للعدوانين الذين شنهما الاحتلال على قطاع غزة في سنة 2009، وفي سنة 2012، وأكد الشيخ صلاح أن المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة بددت قوة الردع التي كان يدعيها الاحتلال الإسرائيلي، ويُوهم العالم بها. وقال إن معركة "حجارة سجيل" عكست مدى هشاشة ما يسمى "بالعمق الاستراتيجي الإسرائيلي". وحول انعكاس صمود المقاومة في غزة على فلسطينيي الداخل، قال الشيخ صلاح إن انتصار المقاومة يبعث الأمل، ويجدد المعنويات ليس فقط لفلسطينيي الداخل، بل في نفوس كلّ المظلومين في الأرض[92]. وأكد الشيخ صلاح أن الشعب الفلسطيني على قناعة بأنه ما دام هناك احتلال لا بدّ من مقاومته[93].

وعقب إجراء انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني سنة 2006 طالبت الحركة الإسلامية باحترام "خيار الشعب الفلسطيني، وأعربت عن تعجبها من "سرعة بعض الدول التي تطلق على نفسها المانحة وهي تتعجل بالإعلان عن وقف المعونات للسلطة الوطنية بسبب ممارسة الشعب الفلسطيني حقّه الديمقراطي"، وقالت إنها ترى أن "هذه الانتخابات مرحلة من مراحل المشروع الفلسطيني". وطالبت الفصائل بالحفاظ على وحدة الشعب

الفلسطيني، والعمل على تدعيم الشراكة الوطنية، والإبقاء على مسيرة الشعب الفلسطيني ناصعة البياض والنموذج المحتذى[94].

3. **مكافحة "الأسرلة"**[95]: سعت السلطات الإسرائيلية لتدمير "الفضاء المدني" لفلسطينيي 1948 فاستهدفت الثقافة والفكر والاقتصاد، وعمدت لتهويد الحيز المكاني والسكاني، بعد أن دمرت القرى والبيوت، وطردت السكان، وطمست المعالم، مما أدى إلى فراغ كبير. غير أن الحركة الإسلامية وقفت أمام محاولات "أسرلة" مجتمع فلسطينيي 1948، ويجزم موشيه شاحال Moshe Shahal، وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي السابق، أن أحد أهم مظاهر فشل "الأسرلة" يتمثل ببروز الحركة الإسلامية، وعدّ ذلك دليلاً قوياً على فشل "الأسرلة" مقابل تعزيز "الأسلمة". ولجأت الحركة لمواجهة سياسة "الأسرلة" من خلال المسارات التالية:

- **رفض الخدمة العسكرية:** نشطت الحركة في تحريض البدو على عدم الخدمة في جيش الاحتلال الإسرائيلي، ما نتج عنه ازدياد ما سُمّي بـ"قوافل الرافضين والتائبين"، وانخفاض ملحوظ في نسبة المنضمين للجيش. فقد اتهمت شعبة القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي الحركة الإسلامية بالوقوف وراء تحريض التجمعات السكانية البدوية لحثّ الشباب على عدم الخدمة العسكرية.

- **تأمين بقاء الشعب الفلسطيني في أرضه:** وتثبيت وجوده فيها، والحفاظ والمساعدة على تزايد نموه.

- **الحفاظ على الهوية الإسلامية:** من خلال إحياء الروح الإسلامية والالتزام الإسلامي عبر قوافل الدعاة، وانطلاق حركة واسعة من العمران الإسلامي استهدفت ترميم المساجد والمؤسسات الإسلامية، وإقامة سلسلة من المؤسسات الاجتماعية.

ب. الحركة الإسلامية – الجناح الجنوبي:

في المقابل قال الشيخ عبد الله درويش، الرئيس السابق للحركة الإسلامية – الجناح الجنوبي إنهم يقبلون بالحل السياسي الذي يتم التوصل إليه بالتفاوض بين القيادة الفلسطينية و"إسرائيل"، ويرحبون بإقامة دولة فلسطينية على أيّ جزء من فلسطين، حتى لو كانت في مدينة واحدة. ووضع درويش تأصيلاً شرعياً للتفاوض مع "إسرائيل"، والصلح معها. فبعد استعراضه لفتاوى عدد من كبار العلماء، يخرج درويش بإمكانية القبول بالصلح مع اليهود إذا حصل الفلسطينيون على حقوقهم بقوله: "بعد هذه الأقوال التي نقلناها عن كبار العلماء، نلاحظ أنهم عادوا واتفقوا على قضية الصلح إذا أقيمت دولة فلسطين، وعاصمتها القدس، مع الحل العادل لقضية اللاجئين وتحرير الأسرى والمعتقلين، كما تشير أقوالهم إلى أن لولي الأمر اتخاذ قرار الصلح؛ أي أن هذه القضية يتولاها السياسيون وليس الفقهاء؛ لأنها في غالبيتها سياسية تنظر في مصلحة الأمة، وتجتهد لهذه المصلحة بما يحققها، أو على الأقل لا يفوت الحدّ المطلوب[96].

ويرى إبراهيم الصرصور، رئيس الحركة الإسلامية – الجناح الجنوبي، عضو الكنيست ورئيس القائمة العربية الموحدة، أن اتفاق أوسلو، باعتراف مهندسيه، فشل في تحقيق الحدّ الأدنى من الحقوق الفلسطينية، حيث كبل أيدي الشعب الفلسطيني بحجة الالتزام بالاتفاق وعدم إعطاء الذرائع لـ"إسرائيل" لنقضه. بينما أباحت "إسرائيل" لنفسها في ظلّ الخلل الواضح في موازين القوى، والدعم الأمريكي غير المحدود، ونفاق الموقف الأوروبي، أن تغتال الحلم الفلسطيني من خلال تهويد القدس، وتوسيع الاستيطان، ومن خلال السيطرة والتحكم في الشأن الفلسطيني والموارد الفلسطينية والفضاء والحدود الفلسطينية[97].

وركز صرصور، خلال ندوة نظمتها الحركة الإسلامية – الجناح الجنوبي في منطقة النقب بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لهبة القدس والأقصى، حديثه عن القدس وما آلت إليه أحوالها، وتخطيط "إسرائيل" لها على المستوى السكاني والحضري، والذي يعني –برأيه– انتهاء ملف القدس في الأمد المنظور إذا لم تتحرك الأمة الإسلامية لتغيير مسار الأوضاع[98]. كما شدد صرصور على رفض الحركة الإسلامية – الجناح الجنوبي رفضاً قاطعاً للممارسات الداعية إلى تدنيس المسجد الأقصى وتهويده[99].

ويصف إبراهيم صرصور الحكومة الإسرائيلية، التي تشكلت في 2013/3/18 برئاسة بنيامين نتنياهو، "حكومة مستوطنين لا يمكن الوثوق بها". ويرى أن "حزب البيت اليهودي [الحزب المشارك بالحكومة] سيصب جلّ اهتمامه على بناء المستوطنات". وقال "لا نرى أن نتنياهو سيقوم بأي اختراق في موضوع المفاوضات وتحقيق السلام، أما دخول تسيبي ليفني للحكومة وتوليها ملف المفاوضات فجاء بدواعي تحسين صورة إسرائيل أمام العالم وتشكيل غطاء لاستمرار السياسة الإسرائيلية الاستيطانية وتهويد القدس"[100].

2. الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش):

كان لحداش مواقف كثيرة من الأحداث الفلسطينية، وقرارات الحكومات الإسرائيلية، وخصوصاً القرارات التي تمسّ بشكل مباشر فلسطينيي 1948 والفلسطينيين بشكل عام. فقد أيدت الجبهة توقيع اتفاق أوسلو، وأبدت تمسكها بالقرارات الشرعية لمسار المفاوضات وتحقيق السلام العادل، وقالت في بيان مشترك مع الحزب الشيوعي[101]:

نؤكد نحن في الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة أننا نؤيد ولا نعارض أيّ اتفاق تتوصل إليه القيادة الشرعية الفلسطينية مع حكومة إسرائيل، يؤدي إلى تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، وانسحاب قوات الاحتلال من أيّ بقعة من المناطق المحتلة، ويكون بمثابة خطوة في طريق إنجاز الهدف المركزي والاستراتيجي، وهو انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي، من جميع المناطق المحتلة وإنجاز الحق الفلسطيني الشرعي بالدولة المستقلة والقدس والعودة. وأنه لا بديل للحل العادل المسنود بقرارات الشرعية الدولية، الذي يضمن فعلاً السلام العادل والأمن والاستقرار لجميع أطراف الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني – العربي. ورؤيتنا للحل العادل يجسدها برنامجنا السياسي الممهور بالكفاح منذ أواسط السبعينيات [القرن العشرين] والذي في مركزه دولتان للشعبين، إسرائيل وفلسطين، وعلى أساس انسحاب إسرائيل إلى حدود 1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وضمان حقّ اللاجئين بالعودة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

ويرى محمد بركة، أمين عام حداش، أن قبول الحكومة الإسرائيلية بقيادة أريل شارون مبادرة "خارطة الطريق" للسلام في 2003/5/25، لم يكن جدياً لأن حكومة شارون قد أكدت في قرارها قبول الخريطة، على تمسكها بـ 14 تحفظاً قدمتها إلى الولايات المتحدة؛ أبرز هذه التحفظات: "تنازل عن حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين، وإخراج موضوع المبادرة السعودية (المبادرة العربية) من خطة الطريق، المستوطنات، الانسحاب من القدس الشرقية المحتلة، مكافحة الإرهاب".

ورأى بركة أن الحماس الأمريكي لطرح خريطة الطريق لم يكن نابعاً من الرغبة في تخليص الشعب الفلسطيني من الاحتلال ومن المأساة التي يعيشها

اللاجئون، وإنما من أجل طرح وجه أمريكي آخر في المنطقة العربية، خلافاً للوجه الأمريكي القبيح في العراق، ومن أجل تحسين أوضاع حليفتها حكومة "إسرائيل" في المنطقة العربية[102].

أما عن موقف حداش من المصالحة الوطنية الفلسطينية، فبعد توقيع اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس في 2007/2/8، رأى بركة التوقيع على الاتفاق تقدماً بالغ الأهمية. وعبر عن أمله أن تقام الحكومة، وأن يتخطى العقبات التي ما تزال باقية في طريق إقامة هذه الحكومة، لأن الحكومة ستقوم على أساس سياسي آخر، ويجب فتح أفق سياسي أمامها. ورأى بركة "أنه بعد انتخاب حركة حماس، كان على حكومة إسرائيل إجراء اتصالات ومفاوضات معها لأنها اختيار الشعب الفلسطيني، كما يجري الفلسطينيون مفاوضات مع كل حكومة إسرائيلية يجري انتخابها"[103].

وفي كلمة للنائب محمد بركة في 2011/5/11، أمام الهيئة العامة للكنيست، قال إن صرخة حكومة "إسرائيل" ضدّ اتفاق المصالحة، ما هو إلا صراخ اللص الذي أخذوا منه الورقة الرابحة، ورقة الانقسام، ولهذا فإن هذا الصراخ والنباح من أشخاص كلّ جدول أعمالهم هو المزيد من سفك الدماء، أجندتهم كلها دموية، لن يغير الواقع والحقيقة. وعن انتهاكات الحكومة الإسرائيلية قال: "إن حكومة تحاصر 1.5 مليون فلسطيني في قطاع غزة، وتبني جدار الفصل العنصري، وتسلب الأرض الفلسطينية، وتقمع شعباً بأكمله، هي من يجب أن يتم إدراجها على قائمة الإرهاب"[104].

واستنكرت حداش العدوان الإسرائيلي على لبنان خلال شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 2006، وأكدت في بيان لها في 2006/7/27، أنها "ضدّ هذه الحرب المجنونة التي تحرق الأخضر واليابس. نحن نطرح بديلاً آخر هو بديل المفاوضات على أساس احترام حقّ جميع الدول في الحرية والأمن

والسيادة في لبنان وفلسطين وسورية وإسرائيل. هذا هو مفتاح الأمن والاستقرار في المنطقة، وكل اقتراح آخر يضع المنطقة على كفّ عفريت"[105].

ودافعت حداش عن حقوق الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، ونجحت كتلة حداش في الكنيست بتمرير مشروع قانون تحسين ظروف السجناء ومن ضمنهم الأسرى الأمنيون في "إسرائيل"، والذي صادق الكنيست عليه بالقراءتين الثانية والثالثة في 2012/5/7[106].

ودعا النائب محمد بركة إلى إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين، مشدداً على ضرورة عدم ربط ذلك دائماً بعمليات تبادل، "بل على إسرائيل أن تتوقف عن هذه الجريمة الإنسانية المستمرة بزجها أكثر من عشرة آلاف أسير في سجون الاحتلال، وكل ما فعله هؤلاء الأسرى هو أنهم قاوموا الاضطهاد والاحتلال، وهذا من أبسط حقوق أيّ إنسان واقع تحت الاحتلال"[107].

3. الحركة العربية للتغيير:

دعمت الحركة العربية للتغيير مسيرة السلام الإسرائيلي – الفلسطيني من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشريف إلى جانب "دولة إسرائيل" في حدود حزيران/ يونيو 1967، وحلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بشكل عادل طبقاً لقرارات الأمم المتحدة. وفي المسار السوري – الإسرائيلي المطالبة بالخروج الكامل من الجولان، طبقاً لحدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، وتوقيع اتفاقية سلام مع سورية كجزء من سلام شامل في المنطقة[108].

وفيما يتعلق بالمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية في ظلّ حكومة بنيامين نتنياهو، فقد عدّها رئيس الحركة العربية للتغيير العضو العربي في الكنيست الإسرائيلي أحمد الطيبي مسحوق تجميل[109]. وعن المصالحة الفلسطينية قال الطيبي:

أعتقد أن المصالحة تصب في مصلحة القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وتقوي الموقف الفلسطيني، وقُطع شوط لا بأس به في شأن حلّ بعض الخلافات وخفض مستوى التوتر والمشادات والمناكفات الإعلامية بين الجانبين، وأعتقد أن العلاقة بين الرئيس محمود عباس وخالد مشعل أصبحت أكثر حرارة مما كانت، وهناك نوع من الثقة المتبادلة. ونريد من كل الأطراف أن يتعالوا عن الخلافات ليصبح بالإمكان إعلان موعد الانتخابات (الفلسطينية) وتشكيل حكومة متفق عليها[110].

رابعاً: الموقف الإسرائيلي من الأحزاب العربية

ادعت "إسرائيل" عند قيامها أنها أقامت نظاماً ديموقراطياً؛ لكنها باشرت، بالمقابل، بتنفيذ مشروع عنصري مكثّف، وتبنّت الهجرة الدينية اليهودية، والثقافة الصهيونية، وتنكرت للقومية الفلسطينية، ولانتماء شريحة واسعة من المهاجرين اليهود الشرقيين للثقافة الشرقية أو العربية، وقامت بنزع الشرعية عنهم وتجاهلتهم. وذلك بالرغم من محاولتها تقديم صورة ديموقراطية ذاتية "منفتحة"، وخصوصاً من خلال وجود عملية انتخابية تنافسية، وحرية نسبية لوسائل الإعلام. وبدأت تظهر في أواخر تسعينيات القرن العشرين تحليلات لفهم واقع "إسرائيل"، ادعى فيها بعض العلماء أن "إسرائيل" دولة لم تنجح في عملية الاندماج بشكل كامل، لكنها طوّرت نموذجاً مُتعدِّد الثقافات، وأنها ديموقراطية إثنية، فيها "المواطنة المتنوعة"[111].

ولكن المشهد يظهر أن "إسرائيل" تعتمد نظاماً سياسياً غير ديموقراطي، وغير مستقر، نتيجة لانحياز النظام لمصلحة مجموعة واحدة مقابل باقي المجموعات[112].

صحيح أن "إسرائيل" تمكّن فلسطينيي 1948، من حيث المبدأ، من ممارسة حقوقهم الأساسية، مثل حقّ الانتخابات والترشح لمؤسسات الدولة، والتعبير عن الرأي... لكنها من ناحية أخرى، تحافظ على فوقية اليهود في جميع المجالات، وتتخذ إجراءات عديدة تهدف إلى استثناء فلسطينيي 1948 كـ"مواطنين متساوين"، من خلال ممارسة سياسة التمييز ضدّهم في معظم المجالات[113].

إن العدد الكبير من القوانين العنصرية التي سُنّت في الكنيست تجعل قدرة الأحزاب العربية على إحباط مثل هذه القوانين قدرة بالغة الضآلة، ولا سيّما في ظلّ الائتلاف الحكومي الإسرائيلي الواسع، وعدم اهتمام أحزاب المعارضة

بإحباط هذه القوانين، بل دعمها للعديد منها؛ إذ نجد أن أحزاب المعارضة تدعم، في كثير من الحالات، القوانين العنصرية الموجَهة للمسّ بفلسطينيي 1948. وهذا يعني أنه ليس ثمة اختلاف بين الأحزاب الإسرائيلية في سنّ قوانين تترجم سياسات الفصل العنصري على أرض الواقع[114].

فقد أصدرت الحكومات الإسرائيلية أكثر من 55 قانوناً ضدّ فلسطينيي 1948، وكان جزء من هذه القوانين لتقييد حريتهم في التعبير السياسي، وفي المشاركة السياسية في الكنيست والحكومة، وجوانب أخرى مهمة جداً لحياة ديموقراطية، وللمساواة في الحقوق[115]. ونحاول فيما يلي الاطلاع على أبرز القوانين والتشريعات الإسرائيلية التي حاولت تقييد حرية التعبير السياسي للأحزاب العربية في "إسرائيل":

قانون أساس: الكنيست[116]: إن قانون أساس: الكنيست هو القانون الذي تقوم عليه المبادئ والركائز الرئيسية لعملية الانتخابات الإسرائيلية، وينص على أن "الانتخابات للكنيست تكون عامة، وقطرية، ومباشرة، ومتساوية، وسرية ونسبية". ويعطي قانون الأساس حقّ الانتخاب لكل إسرائيلي في سنّ الـ18 وما فوق، بالإضافة إلى حقّ الترشح لكل إسرائيلي في سنّ الـ21 وما فوق، وذلك على شرط استيفاء بعض الشروط الواردة في "قانون الأساس".

كذلك يحظر القانون على القائمة، التي تنطوي أعمالها على رفض "كيان دولة إسرائيل" بصفتها دولة الشعب اليهودي، أو أنها تقوم بالتحريض على العنصرية، أو تقوم بدعم الكفاح المسلح لدولة أو منظمة إرهابية ضدّ "دولة إسرائيل"، خوض الانتخابات البرلمانية للكنيست.

وكانت أبرز التعديلات العنصرية التي تهدف لمنع ترشيح العرب والأحزاب العربية والتي أدخلت على قانون أساس: الكنيست[117]:

- تعديل رقم 9 فرع 7/أ في قانون أساس: الكنيست؛ وقد جاء في التعديل الذي أقر في 1985/7/31 في أعقاب قرار محكمة العدل العليا منع حركة كاخ والحركة التقدمية من خوض الانتخابات، وحدد التعديل عدم مشاركة أيّ قائمة تهدف أو تعمل على رفض وجود "دولة إسرائيل" كدولة الشعب اليهودي، أو ترفض الطابع الديموقراطي للدولة أو تحرض على العنصرية في انتخابات الكنيست. ومنذ هذا التعديل تنشغل محكمة العدل العليا تقريباً في كل انتخابات للكنيست في قضايا يتقدم بها رؤساء قوائم، من العرب خاصة، ضدّ قرار لجنة الانتخابات منعهم من خوض الانتخابات، سواء بحجة التحريض حيناً أم بحجج عدم الاعتراف بيهودية الدولة حيناً آخر.
- التعديل الذي أدخل في سنة 2002 غيّر البند 7/أ/1 بحيث يسمى "معارضة وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية"، وأضاف البند 7/أ/3 "دعم النضال المسلّح، لدولة عدو أو منظمة إرهابية، ضدّ دولة إسرائيل"، كمعايير إضافية لشطب مرشحين أو قوائم، والذي يهدف لمنع ترشيح المرشحين العرب والأحزاب العربية.

وتطبيقاً لهذا القانون فقد لجأت سلطات الاحتلال الإسرائيلية إلى منع عدد من فلسطينيي 1948 من المشاركة في الانتخابات، حيث قدّمت الأحزاب اليمينية الإسرائيلية في سنة 2002 اعتراضات للجنة الانتخابات المركزية لمنع القوائم العربية، والمرشحين العرب من الترشح لانتخابات الكنيست في سنة 2003. وانضم المستشار القضائي للحكومة آنذاك، إلياكيم روبينشتاين Elyakim Rubinstein، إلى محاولات منع قائمة التجمع، والنائب عزمي بشارة من خوض الانتخابات، ودعم موقفه بواسطة جهاز الأمن العام (الشاباك). واعتمدت الاعتراضات على بند 7/أ/1 و7/أ/3 من قانون أساس: الكنيست الذي يمنع الأحزاب من خوض الانتخابات في حالة عدم اعترافهم

بـ"إسرائيل" كدولة يهودية وديموقراطية، أو تأييدهم للكفاح المسلح لمنظمات إرهاب ضدّ "إسرائيل"[118].

قانون الأحزاب 1992: ينص قانون الأحزاب الإسرائيلي على أن الحزب هو "مجموعة أشخاص انتظموا في رابطة من أجل تعزيز أهداف سياسية أو اجتماعية بصورة قانونية والعمل على تمثيلهم في الكنيست من قبل ممثلين". ومن أجل تشكيل حزب يترتب على "مائة شخص أو أكثر هم مواطنون إسرائيليون بالغون يقيمون في إسرائيل" القيام بتسجيل الحزب في دفتر الأحزاب لدى مسجِّل الأحزاب. وشدد القانون على أنه[119]:

لن يتم تسجيل حزب إذا انطوى هدف من أهدافه أو أعماله، بصورة مباشرة أم غير مباشرة، على أحد الأمور التالية:

1. رفض كيان دولة إسرائيل بصفتها دولة يهودية وديموقراطية.
2. التحريض على العنصرية.
3. دعم الكفاح المسلح لدولة عدو أو منظمة إرهابية ضدّ دولة إسرائيل.
4. أساس معقول للاستنتاج بأن الحزب سيكون وسيلة لممارسة نشاطات غير قانونية.

وكانت أبرز تعديلات قانون الأحزاب تعديل رقم 12 في سنة 2002، حيث فرض البند 1/5 بعض التقييدات الأيديولوجية على الحق بالتسجيل كحزب، كما هو الحال في البند 7/أ من قانون أساس: الكنيست، إذ يحظر تسجيل حزب إذا كان ضمن أهدافه أو نشاطه، بشكل واضح أو بشكل ضمني، معارضة وجود "دولة إسرائيل" كدولة يهودية وديموقراطية. والتعديل للبند 5 يضيف تقييداً بموجبه لا يستطيع أي حزب المنافسة في انتخابات الكنيست في حال كان ضمن أهدافه، بشكل واضح أو بشكل ضمني، دعم لكفاح مسلح من قبل "دولة عدو" أو "منظمة إرهابية" ضدّ "دولة إسرائيل"[120].

قانون المجالس الإقليمية (موعد الانتخابات المحلية) (1994) تعديل خاص رقم 6، 2009: يمنح هذا القانون وزير الداخلية سلطة مطلقة بإرجاء الانتخابات الأولى لمجلس إقليمي بعد تأسيسه لفترة غير محددة من الزمن. ونصّ القانون في السابق أن الانتخابات الأولى يجب أن تعقد في غضون أربع سنوات من تأسيس مجلس إقليمي جديد.

وقد مرّر الكنيست القانون قبيل الانتخابات التي كان يجب أن تعقد لمجلس أبو بسمة الإقليمي، الذي ضمّ عشر قرى عربية بدوية في النقب، مجموع سكانها نحو 25 ألف نسمة، وتأسست قبل سنّ القانون بأكثر من ستّ سنوات. وأدى القانون إلى عدم إجراء انتخابات، وعدم وجود تمثيل للسكان المحليين في جهاز الحكم المحلي الذي يدير شؤونهم. ويضم المجلس المحلي المعين من قبل الحكومة أغلبية من الأعضاء اليهود[121].

قدم كل من المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل – عدالة و"جمعية حقوق المواطن في إسرائيل" التماساً للمحكمة العليا الإسرائيلية بطلب إلغاء هذا التعديل، مطالبين المحكمة بأمر وزير الداخلية بالإعلان عن إجراء انتخابات ديموقراطية فورية في المجلس الإقليمي. وادعت المنظمتان أن القانون يمثل انتهاكاً خطيراً لقيم الديموقراطية، وواجب الدولة ضمان إجراء انتخابات دورية شفافة وديموقراطية.

وخلال جلسة الاستماع في الالتماس التي جرت في شباط/ فبراير 2011، أمرت المحكمة العليا بإجراء انتخابات للمجلس الإقليمي لـ"أبو بسمة" قبل 2012/12/4. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2012، أي قبل شهرين من الانتخابات المرتقبة، قرر وزير الداخلية تبنّي تقرير "لجنة الحدود" التابعة لوزارة الداخلية، والذي يقترح فصل المجلس الإقليمي لـ"أبو بسمة" لمجلسين منفصلين، وهو ما يمكنهم من تأجيل الانتخابات لسنوات أخرى[122].

مشروع قانون تجريد أعضاء كنيست مشتبهين بمخالفات جنائية من مخصصات: يؤثر هذا القانون، الذي صادق عليه الكنيست في شباط/ فبراير 2011، على أعضاء كنيست سابقين أو حاليين، أعلن النائب العام أنهم مشتبهون محتملون أو متهمون في المحكمة أو مدانون بارتكاب مخالفات جنائية، لم يمثلوا في المحكمة الجنائية الجارية ضدهم. وهم رهن التحقيق على مخالفات تصل عقوبتها إلى عشر سنوات من السجن على الأقل.

وقُدم مشروع القانون رداً على نفي عضو الكنيست السابق عزمي بشارة، من حزب التجمع الوطني الديمقراطي، الذي غادر "إسرائيل" في آذار/ مارس 2007، بعد أن أعلنت الشرطة الاشتباه في تزويده حزب الله بمعلومات في أثناء العدوان على لبنان في تموز/ يوليو 2006[123]. ومع ذلك، لم تُشر "إسرائيل" إلى أيّ دليل واضح ضدّ بشارة، وفي حال وجود مثل هذه الأدلة فإنها ظلت سرية، ومخفية، ولم تُقدم لائحة اتهام ضدّه. وتشير هذه الحقائق إلى ماهية مشروع القانون الاعتباطية؛ فحتى أعضاء الكنيست، الذين لا يواجهون أدلة واضحة وبيّنة، يمكن أن يتأذوا وأن يخسروا تعويضاتهم[124].

قانون الكنيست: يقر القانون أنه في الجلسة الافتتاحية للكنيست، يجب قراءة مقاطع من إعلان إقامة "دولة إسرائيل"، التي تشدد على العلاقة الوحيدة بين "الدولة" والشعب اليهودي[125].

قانون أساس: الحكومة[126]: يتيح البند (9) من أنظمة السلطة والحكم – 1948 الإسرائيلية إعلان حالة الطوارئ، ويخول كلّ وزير أن يسن أنظمة لأوقات الطوارئ، وذلك من أجل أمن "إسرائيل". غير أن البند (9) ألغي مع بدء سريان قانون أساس: الحكومة، الذي أقر في سنة 1992، والذي منح الصلاحية بالإعلان عن حالة طوارئ للكنيست، وفي حالات معينة للحكومة. كما خول القانون رئيس الحكومة بسن أنظمة لأوقات الطوارئ من أجل أمن "الدولة".

وقد سنت "إسرائيل" العشرات من القوانين والأنظمة التي يعتمد تطبيقها على حالة الطوارئ وما تزال سارية المفعول، ويجري استخدامها بشكل متكرر ضدّ قادة فلسطينيي 1948، منها:

- **قانون صلاحيات أوقات الطوارئ (اعتقالات) (1979):** الذي يعطي الدولة الصلاحية باعتقال أشخاص باعتقالات إدارية لمدة ستة أشهر، تُمدَّد بشكل مستمر دون حدّ.
- **أنظمة منع الإرهاب (1948):** تورد بعض المخالفات الجنائية، بما في ذلك "العضوية بمنظمة إرهابية"، و"دعم منظمة إرهابية". وتشمل الأنظمة بعض التعريفات الفضفاضة لمصطلح "الإرهاب". ويجري استخدامها بشكل متكرر ضدّ القادة السياسيين من فلسطينيي 1948.
- **أنظمة حالة الطوارئ (السفر للخارج):** بموجب النظام رقم 5 من أنظمة الطوارئ، يمنع أيّ إنسان من الخروج من "الدولة" لدولة معرفة في قانون منع التسلل (مخالفات وحكم – 1954) دون تصريح من وزير الداخلية أو رئيس الحكومة. يمسّ هذا القانون بالأساس المواطنين العرب، وذلك لأن جميع هذه الدول هي دول عربية أو إسلامية.

مشروع قانون متطلبات الكشف عن متلقي الدعم من جهات سياسية أجنبية (2010) ("قانون تمويل الجمعيات")[127]: صادق الكنيست على هذا القانون في شباط/ فبراير 2011، وهو يفرض على الجمعيات رقابة صارمة. فالجمعيات مطالبة بتقديم تقارير مالية ونشرها كلّ ربع عام على كلّ التبرعات التي تلقتها من حكومات أجنبية أو متبرعين، بما فيه تقارير مفصلة حول التزاماتهم تجاه الممولين. كما يقضي القانون بأن تفصّل هذه المعلومات في مواقع الإنترنت للجمعية، وموقع وزارة القضاء ومسجّل الجمعيات.

وفي حين أن الغاية المعلنة من مشروع القانون هي زيادة الشفافية، إلا أنه مشروع قانون زائد وغير لازم، لكون جميع المؤسسات غير الربحية في "إسرائيل" مجبرة على تقديم قائمة بهوية المتبرعين لها، بما في ذلك الحكومات الأجنبية، في مواقعها الشبكية وتقاريرها السنوية المقدمة إلى الحكومة.

فالهدف من وراء هذا المشروع هو إعاقة عمل الجمعيات الأهلية والإضرار بقابليتها المالية، حيث إن هذه التقييدات قد تقلل بشكل كبير من دعم الحكومات الأجنبية. كما أنه يستهدف جمعيات حقوق الإنسان، والمجموعات التي تتلقى الدعم من الحكومات الأجنبية في "إسرائيل". ونتيجة لذلك فإن الجمعيات في الداخل الفلسطيني، والجمعيات التي تدعم الحقوق الفلسطينية هي الأكثر عرضة للخطر، لكونها تفتقر، عموماً، للتمويل من الحكومة الإسرائيلية، أو للتمويل المحلي.

"مشروع قانون حماية قيم دولة إسرائيل" (تعديل تشريعي) (2009) ("مشروع قانون دولية يهودية وديموقراطية")[128]: يمكن لمشروع القانون الخاص هذا أن يخوّل مسجل الجمعيات ومسجل الأحزاب صلاحية إغلاق جمعيات، أو أحزاب، إذا كانت أهدافها أو نشاطاتها مناهضة للدولة بكونها "دولة يهودية وديموقراطية".

طُرح مشروع القانون سنة 2009، وهو يناقض الحق في حرية التنظيم، وحرية التعبير الخاصتين بجميع المؤسسات العربية في البلاد، والتي تسعى لتحدي التمييز وتحسين المكانة السياسية والقانونية والاجتماعية لفلسطينيي 1948. فهذا المشروع يطلب منهم التعبير عن ولائهم للدولة اليهودية، وبالتالي يسعى لتقليص حقوق الأقلية العربية.

ويشابه مشروع القانون البند رقم 7/أ من قانون أساس: الكنيست 1958، الذي يطالب كلّ قائمة عربية سياسية بعدم إنكار وجود "إسرائيل" كـ"دولة

يهودية وديموقراطية". ويسعى مشروع القانون إلى تقويض الأداء اليومي للجمعيات العربية، ووضعها تحت طائلة تحقيقات قومية وأيديولوجية، مع تهديد نشاطاتها الشرعية. وقد أقرت اللجنة الوزارية للتشريع في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 بوجوب تعديل النصّ بالتنسيق مع وزير العدل، وإعادة طرحه ثانية بعد ثلاثين يوماً.

كما سعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية إلى تقديم لوائح اتهام ضدّ فلسطينيي 1948 عند لقائهم أياً من قادة الفصائل الفلسطينية، أو زيارة أيّ بلد تصنفه "إسرائيل" على أنه بلد عدو، فقد فتحت السلطات الإسرائيلية تحقيقاً ضدّ عضو الكنيست حنين الزعبي، وثلاثة شخصيات من فلسطينيي 48، من بينهم الشيخ رائد صلاح، بسبب مشاركتهم في أسطول الحرية في نهاية أيار/ مايو 2010، غير أن وزارة العدل الإسرائيلية أعلنت في 2011/12/22، أن المستشار القضائي للحكومة يهودا فاينشتاين Yehuda Feinstein، بوصفه المدعي العام الأعلى في "إسرائيل"، قرر إغلاق ملف التحقيق بسبب صعوبات قضائية تجلت فيه[129].

وبعد الإعلان عن إغلاق ملف التحقيق ضدّ فلسطينيي 1948 الذين شاركوا في أسطول الحرية، طرح عضو الكنيست داني دانون، عن حزب الليكود، مشروع قانون يتيح لأغلبية 80 عضو كنيست إقالة عضو كنيست منتخب، يطعن في تعريف "إسرائيل" كـ"دولة يهودية ديموقراطية"، أو يؤيد دولاً، أو منظمات وصفها بأنها "إرهابية ومعادية لإسرائيل"، أو يؤيد الكفاح المسلح ضدّ "إسرائيل".

وقال دانون في معرض تقديمه للقانون إن هناك أعضاء كنيست يستغلون حرية التعبير للمسّ بالدولة ومؤسساتها، مشدداً على أن "على إسرائيل أن توفر الأدوات للدفاع نفسها في وجه هؤلاء، الذين يستغلون الديموقراطية للنيل منها"[130].

كما قدمت النيابة العامة الإسرائيلية في 2011/12/26 لائحة اتهام إلى المحكمة المركزية في مدينة الناصرة، ضدّ عضو الكنيست عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي سعيد نفاع و16 رجل دين درزي من فلسطينيي 1948، بسبب زيارتهم سورية خلال سنتي 2007 و2010، ولقاء قياديين في منظمات فلسطينية. ونسبت النيابة لنفاع تهمة الالتقاء مع "عميل أجنبي"، بسبب لقائه مع نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة طلال ناجي، كما وجهت له وللمشايخ الدروز تهمة زيارة "دولة عدو"، وأضافت لائحة الاتهام أن نفاع حاول لقاء رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل[131].

الخاتمة

عانى الفلسطينيون الذين استطاعوا البقاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، من أجل الصمود في أراضيهم، والمحافظة على الهوية العربية، في ظلّ حالة القمع التي فرضتها عليهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وانصبت جهود الفلسطينيين على مواجهة الظروف الاستثنائية الطارئة، والأوضاع الجديدة، التي نتجت عن قيام الدولة العبرية.

وانشغل الفلسطينيون في هذه "المرحلة الانتقالية"، إن صحت تسميتها، في تحصين وجودهم الاجتماعي، والثقافي، والقومي في مواجهة التحديات الجديدة، التي فرضها عليهم الواقع الاحتلالي الجديد؛ في انتظار وترقب ما يمكن أن يخرج عن هذا الكيان الجديد من مفاعيل سياسية، وقانونية، واجتماعية لها علاقة بالوجود العربي في الدولة العبرية. وبالتالي لم يكن الفلسطينيون في هذه المرحلة يطمعون في ممارسة نشاطات سياسية تهدف إلى الانخراط في الكفاح الفلسطيني خارج الحدود، من أجل تحرير ما اغتصب من فلسطين؛ وإنما انصبت نشاطاتهم السياسية غير المؤطرة داخل أحزاب أو كيانات سياسية فلسطينية، للحفاظ على الهوية العربية ومواجهة مشاريع تصفية وجودهم.

لم تتبلور في أوساط فلسطينيي 1948 اتجاهات سياسية واضحة إلا في مرحلة متأخرة، ولم يكن هناك أحزاب عربية صِرْفة إلا بعد سنة 1988، حيث تمّ إنشاء الحزب الديمقراطي العربي، الذي كان أول حزب عربي، لم تعمد السلطات الإسرائيلية إلى حظره، وفتح ذلك الباب أمام قيام أحزاب عربية أخرى. وكان التمثيل العربي قبل ذلك في الكنيست من خلال قوائم أحزاب إسرائيلية. ولم تشارك الأحزاب العربية في الائتلاف الحكومي، منذ

مشاركتها الأولى في انتخابات الكنيست سنة 1988، لرفضها الأيديولوجي، ورفض الحكومات الإسرائيلية أيضاً.

رفضت كافة الأحزاب العربية الاعتراف ب"يهودية الدولة العبرية "، إلا أنها كانت تطالب باستمرار بإعطاء الحقوق السياسية لفلسطينيي 1948، رافضة التمييز العنصري الذي كان يمارس تجاهها، سواء من خلال القوانين التشريعية التي كانت تسنّ في الكنيست أم من خلال ممارسات اليهود الإسرائيليين تجاهها. كما لم يتبلور موقف موحد في أوساط الأحزاب العربية تجاه اتفاق أوسلو، فيما أجمعت كافة الأحزاب على التأكيد على حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين.

يبدو أن العدد القليل لممثلي الأحزاب العربية في الكنيست جعل قدرتهم بالغة الضآلة على إحباط القوانين العنصرية الصهيونية، ولا سيمّا في ظلّ الائتلاف الحكومي الإسرائيلي الواسع، وعدم اهتمام أحزاب المعارضة الصهيونية بإحباط هذه القوانين، بل دعمها للعديد منها؛ إذ نجد أن أحزاب المعارضة تدعم، في كثير من الحالات، القوانين العنصرية الموجَهة للمسّ بفلسطينيي 1948. وهذا يعني أنه ليس ثمة اختلاف بين الأحزاب الإسرائيلية في سنّ قوانين تترجم سياسات الفصل العنصري على أرض الواقع.

وأصدرت الحكومات الإسرائيلية أكثر من 55 قانوناً ضدّ فلسطينيي 1948، وكان جزء من هذه القوانين لتقيد حريتهم في التعبير السياسي وفي المشاركة السياسية في الكنيست والحكومة، وجوانب أخرى مهمة جداً لحياة ديموقراطية ومساواة في الحقوق.

وأخيراً، يبقى الجدال مفتوحاً بين الأحزاب العربية حول الاستفادة المرجوة من الدخول إلى الكنيست؛ ففيما يرى البعض أن المشاركة في انتخابات الكنيست تصويتاً وترشيحاً يعطي غطاء تجميلياً لهذا الكيان؛ ليدعي أمام

العالم أنه دولة ديموقراطية، ويخفي ممارساته العنصرية تجاه العرب؛ يرى البعض الآخر أنه بالإمكان مقاومة القوانين، والتشريعات، والممارسات العنصرية تجاه العرب من داخل قبة الكنيست.

الهوامش

[1] انظر: محسن صالح، **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية** (كوالالمبور: فجر أولونغ Fagar Ulung، وبروفشينال إيغل تريدينغ أس.دي.أن. بي.أتش.دي. Professional Eagle Trading Sdn. Bhd.، 2003)، ص 89 و105.

[2] Site of Central Bureau of Statistics (Israel) (CBS), http://www1.cbs.gov.il/reader/cw_usr_view_Folder?ID=141

[3] تشير الإحصائيات الإسرائيلية إلى أن عدد المواطنين العرب في شرقي القدس بلغ في نهاية سنة 2012 نحو 310,700، وبناء على الزيادة السكانية السنوية التي تبلغ 2.7% فإن عددهم يبلغ في نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 نحو 318,500، انظر:
CBS, http://www1.cbs.gov.il/shnaton64/download/st02_16x.xls

[4] Ibid.

[5] CBS, http://www.cbs.gov.il/publications14/yarhon1213/pdf/b1.pdf

[6] جوني منصور، **إسرائيل من الداخل** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، والدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009) ص 168.

[7] أحمد خليفة، "الأحزاب السياسية،" في كميل منصور (محرر)، **دليل إسرائيل العام 2011** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011)، ص 196.

[8] **المرجع نفسه**.

[9] **المرجع نفسه**، ص 196–197.

[10] وديع عواودة، أي دور للتمثيل العربي في الكنيست؟، موقع الجزيرة.نت، 2013/1/11، انظر:
http://www.aljazeera.net/portal

[11] ياسر زغيب، **فلسطينيو 1948 الهوية: الواقع والمستقبل** (بيروت: مركز باحث للدراسات، 2004)، ص 257.

[12] رأفت حمدونة، "التيارات والأحزاب السياسية في أوساط فلسطينيي الأرض المحتلة عام 1948"، موقع مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2008/7/20، انظر:
http://www.dctcrs.org

[13] مأمون كيوان، **فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم: دراسة في أوضاع الفلسطينيين في الأرض المحتلة سنة 1948** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 191.

[14] موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة – حيفا، انظر: http://www.aljabha.org

[15] Site of The Knesset, New Communist List (Rakach), http://www.knesset.gov.il/faction/eng/FactionPage_eng.asp?PG=62

[16] أسعد غانم ومهند مصطفى، "الفلسطينيون في إسرائيل"، في كميل منصور (محرر)، **دليل إسرائيل العام 2011** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011)، ص 338.

[17] **المرجع نفسه**، ص 333.

[18] **المرجع نفسه**.

[19] موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة – حيفا.

[20] أيمن عودة، لجنة المتابعة العُليا من أجل لجنة منتخبة أم لجنة منتخبين؟، موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة – حيفا.

[21] فوزي الأسمر، إسرائيل والبعد القومي العربي، صحيفة **الأخبار**، بيروت، 2007/6/19.

[22] مأمون كيوان، **مرجع سابق**، ص 195.

[23] وثيقة: البرنامج السياسي الأول لحركة أبناء البلد – 1988، موقع حيفا الحرة، انظر: http://freehaifaarabic.wordpress.com

[24] أسعد غانم ومهند مصطفى، **المرجع نفسه**، ص 343.

[25] فوزي الأسمر، **مرجع سابق**.

[26] موقع عرب 48، 2013/12/16، انظر: http://www.arabs48.com

[27] مأمون كيوان، **مرجع سابق**، ص 195–196.

[28] عدنان أبو عامر، "الحركة الإسلامية في فلسطين الـ 48 بين عامي 1971–2004م النشاط المؤسساتي والمشاركة السياسية والعلاقة مع "إسرائيل"،" **مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية**، المجلد العشرون، العدد الثاني، حزيران/ يونيو 2012، انظر: http://www2.iugaza.edu.ps/ar

[29] مأمون كيوان، **مرجع سابق**، ص 196.

[30] **المرجع نفسه**.

[31] **المرجع نفسه**.

[32] عدنان أبو عامر، **مرجع سابق**.

[33] أسعد غانم ومهند مصطفى، **المرجع نفسه**، ص 348–349.

[34] عدنان أبو عامر، **مرجع سابق**.

[35] رأفت حمدونة، مرجع سابق.

[36] عصام علي العبيدي، **الأحزاب والكتل السياسية في إسرائيل: دراسة تاريخية** (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2011) ص 178–179.

[37] أبرز الأحزاب العربية على الساحة الإسرائيلية، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، موقع سي أن أن بالعربية، انظر: http://arabic.cnn.com

[38] ياسر زغيب، مرجع سابق، ص 275–276.

[39] المرجع نفسه.

[40] موقع العرب، 2012/11/17، انظر: http://www.alarab.net

[41] أبرز الأحزاب العربية على الساحة الإسرائيلية، التجمع الوطني الديمقراطي، موقع سي أن أن بالعربية.

[42] المرجع نفسه.



[43] *Yedioth Ahronoth* newspaper, 3/5/2007, http://www.ynetnews.com/home/0,7340,L-3083,00.html

[44] التجمع الوطني الديمقراطي: البرنامج العام، موقع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2002/12/26، انظر: http://madarcenter.org/index.php

[45] موقع الحركة العربية للتغيير، انظر: http://www.a-m-c.org/page.asp?id=573

[46] المرجع نفسه.

[47] المرجع نفسه.

[48] رأفت حمدونة، مرجع سابق.

[49] وديع عواودة، مرجع سابق.

[50] المرجع نفسه.

[51] المرجع نفسه.

[52] إمطانس شحادة، "إسرائيل والأقلية الفلسطينية،" تقرير الرصد السياسي رقم 16، موقع المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، تشرين الأول/ أكتوبر – كانون الأول/ ديسمبر 2011، انظر: http://mada-research.org

[53] موقع الكنيست الإسرائيلي، انظر:
https://www.knesset.gov.il/faction/arb/FactionIntroduction_arb.asp

[54] موقع الكنيست.

[55] إمطانس شحادة، "قراءات في نتائج انتخابات الكنيست الـ 19 عام 2013 في إسرائيل: نتائج الانتخابات لدى المجتمع العربي،" مدى الكرمل، حزيران/ يونيو 2013.

[56] يشار إلى أن عدد الذين فازوا عن القوائم العربية هو 11 نائباً، حيث فاز دوف حنين عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وهو يهودي غير عربي.

[57] وديع عواودة، مرجع سابق.

[58] إمطانس شحادة، "قراءات في نتائج انتخابات الكنيست الـ 19 عام 2013 في إسرائيل."

[59] مسعود اغبارية، "أزمة الحكم المحلي العربي كرافعة ليهودية الدولة"، في إبراهيم أبو جابر وآخرون، **الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات سنة 2011)، ص 57.

[60] **المرجع نفسه**، ص 58.

[61] نمر مرقس وآخرون، "السلطات المحلية العربية في إسرائيل وممارسات سياسة التمييز القومي،" موقع اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل، انظر:
www.arab-lac.org

[62] مها التاجي دغش، "الانتخابات المحلية العربية: هيمنة الحمولة وتراجع الحزبية،" في يوسف تيسير جبارين (محرر)، **كتاب دراسات 2012**، العدد الخامس، (الناصرة–فلسطين: المركز العربي للحقوق والسياسات (دراسات)، 2012)، ص 85–86.

[63] **المرجع نفسه**، ص 86.
[64] عرب 48، 2013/5/2.
[65] مها التاجي دغش، **المرجع نفسه**، ص 90.
[66] عدنان أبو عامر، **مرجع سابق**.
[67] مها التاجي دغش، **المرجع نفسه**، ص 91.
[68] إبراهيم خطيب ومجدي طه، "قراءة أولية في نتائج انتخابات السلطات المحلية،" دراسة غير منشورة، مركز الدراسات المعاصرة، أمّ الفحم.
[69] سامية ناصر خطيب، الانتخابات المحلية العربية في إسرائيل: انتصرت العائلية والطائفية، موقع الحوار المتمدن، 2003/11/24، انظر: http://www.ahewar.org
[70] إبراهيم خطيب ومجدي طه، مرجع سابق.
[71] المرجع نفسه.
[72] المرجع نفسه.
[73] المرجع نفسه.
[74] المرجع نفسه.
[75] مها التاجي دغش، **المرجع نفسه**، ص 90–91.
[76] موقع بلدتنا، 2013/10/5، انظر: http://www.bldtna.com
[77] لمزيد من الأخبار عن الانتخابات البلدية في مدينة أم الفحم راجع موقع أمّ الفحم، انظر: http://www.um-elfahem.net
[78] عدنان أبو عامر، **مرجع سابق**.
[79] وليد العمري، "فلسطينيو 1948 يقبلون بما تقبل القيادة الفلسطينية به، حتى لو كانوا هم الثمن،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 8، خريف 1991، ص 158–159.
[80] بيان صدر عن الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني – الجناح الشمالي بعد انتهاء أعمال مؤتمرها العاشر في 2012/12/1، موقع فلسطينيو 48، 2012/12/1، انظر: http://www.pls48.net
[81] عدنان أبو عامر، **مرجع سابق**.
[82] موقع فلسطين أون لاين، 2013/9/20، انظر: /http://www.felesteen.ps
[83] صحيفة **الدستور**، عمّان، 2013/2/4.
[84] **المرجع نفسه**.
[85] صحيفة **القدس العربي**، لندن، 2011/9/26.
[86] عدنان أبو عامر، **مرجع سابق**.
[87] عرب 48، 2012/4/19.
[88] عدنان أبو عامر، **مرجع سابق**.
[89] **المرجع نفسه**.

[90] **المرجع نفسه**.

[91] فلسطين أون لاين، 2013/9/20.

[92] وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2013/11/14، انظر: http://safa.ps

[93] صحيفة الرأي، عمّان، 2011/3/12.

[94] مجلة **صوت الحق والحرية**، 2006/2/2.

[95] عدنان أبو عامر، **مرجع سابق**.

[96] **المرجع نفسه**.

[97] صحيفة **المسار**، أمّ الفحم، 2012/10/1.

[98] صحيفة **المسار**، أمّ الفحم، 2012/10/1.

[99] صحيفة **الحياة**، لندن، 2013/3/16.

[100] **المرجع نفسه**.

[101] أحمد سعد، حتى تكون غزة وبيت لحم أولاً بداية حقيقية لتحقيق الهدف الاستراتيجي، موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، 2003/7/4، انظر: http://www.aljabha.org/index.asp?i=1816

[102] محمد بركة، خريطة طريق أم لعبة أمريكية إسرائيلية يدفع ثمنها الشعب الفلسطيني؟، موقع محمد بركة، حزيران/ يونيو 2003، انظر: http://www.mbarakeh.com/index.asp?i=545

[103] موقع حداش، 2007/2/16.

[104] صحيفة **الغد**، عمّان، 2011/05/12.

[105] موقع حداش، 2006/7/27.

[106] موقع حداش، 2006/9/18.

[107] موقع حداش، 2007/6/26.

[108] موقع الحركة العربية للتغيير، انظر: http://www.a-m-c.org/page.asp?id=566

[109] **الحياة**، 2012/3/12.

[110] **المرجع نفسه**.

[111] أسعد غانم، "الهامشيون في إسرائيل: تحدي الهيمنة الأشكنازية نحو فهم نظري بديل لإسرائيل،" ندوة، مدار، 2005/5/25.

[112] المرجع نفسه.

[113] أسعد غانم ومهند مصطفى، **المرجع نفسه**، ص 322.

[114] إمطانس شحادة، "إسرائيل والأقلية الفلسطينية."

[115] قاعدة معلومات القوانين التمييزية، موقع المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل – عدالة، انظر: http://adalah.org

[116] ملخص القوانين ذات الصلة بالانتخابات، موقع لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الـ 19؛ وقانون أساسي– الكنيست، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، انظر: http://mfa.gov.il/mfaar/Pages/default.aspx

[117] هنيدة غانم، مقدمة في معنى دولة يهودية، في هنيدة غانم وأنطوان شلحت (محرران)، **في معنى الدولة اليهودية** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2011). وهذا الكتاب في أصله ندوة عقدها مركز مدار بدعم من دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية وتناولت موضوع "الدولة اليهودية"؛ وانظر: قاعدة معلومات القوانين التمييزية، قانون أساس: الكنيست، مركز عدالة.

[118] انتخابات 2003: محاولة منع مواطنين عرب من المشاركة في الجهاز السياسي في إسرائيل، مركز عدالة.

[119] Site of The Knesset, Summary of Laws Associated with Elections, http://www.knesset.gov.il/elections16/eng/laws/summary_eng.htm

[120] قاعدة معلومات القوانين التمييزية، قانون الأحزاب: تعديل رقم 12، مركز عدالة.

[121] قاعدة معلومات القوانين التمييزية، قانون المجالس الإقليمية (موعد الانتخابات المحلية) (1994) تعديل خاص رقم 6، 2009، مركز عدالة.

[122] المرجع نفسه.

[123] قاعدة معلومات القوانين التمييزية، مشروع قانون تجريد أعضاء كنيست مشتبهين بمخالفات جنائية من مخصصات، مركز عدالة.

[124] المرجع نفسه.

[125] قاعدة معلومات القوانين التمييزية، قانون الكنيست، مركز عدالة.

[126] قاعدة معلومات القوانين التمييزية، قانون أساس: الحكومة، مركز عدالة.

[127] قاعدة معلومات القوانين التمييزية، مشروع قانون متطلبات الكشف عن متلقي الدعم من جهات سياسية أجنبية (2010) ("قانون تمويل الجمعيات")، مركز عدالة.

[128] قاعدة معلومات القوانين التمييزية، مشروع قانون حماية قيم دولة إسرائيل (تعديل تشريعي) (2009) ("مشروع قانون دولية يهودية وديمقراطية")، مركز عدالة.

[129] **الغد**، 2011/12/23؛ وعرب 48، 2011/12/22؛ وانظر: *Haaretz* newspaper, 23/12/2011.

[130] عرب 48، 2011/12/26.

[131] صحيفة **الخليج**، الشارقة، 2011/12/27؛ وعرب 48، 2011/12/26؛ وانظر: *Haaretz*, 26/12/2011.

صدر من سلسلة تقرير معلومات

1. **معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.
2. **معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار**، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008، ط 2، 2009.
3. **أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.
4. **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين –أنابوليس– والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 – ربيع 2008)**، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.
5. **الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.
6. **الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.
7. **مصر وحماس**، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.
8. **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27–2009/1/18)**، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.
9. **حزب كاديما**، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.
10. **الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.
11. **الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل**، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.

12. **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.
13. **أزمة مخيم نهر البارد**، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.
14. **المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996–2010**، سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.
15. **الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء**، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.
16. **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.
17. **تركيا والقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.
18. **إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية**، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.
19. **حزب العمل الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.
20. **قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة**، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.
21. **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993–2011**، سلسلة تقرير معلومات (21)، 2012.
22. **شاليط: من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"**، سلسلة تقرير معلومات (22)، 2012.
23. **الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**، سلسلة تقرير معلومات (23)، 2012.
24. **الجيش الإسرائيلي 2000–2012**، سلسلة تقرير معلومات (24)، 2013.
25. **الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948 (في "إسرائيل")**، سلسلة تقرير معلومات (25)، 2014.

Information Report (25)

تقرير معلومات (25)

Arab Parties in 1948 Occupied Palestine

هذا التقرير

يسلط التقرير الضوء على تاريخ المشاركة السياسية لفلسطينيي 1948، وتشكيل الأحزاب العربية، ويتحدث عن دور الأحزاب العربية في الحياة السياسية الإسرائيلية، ومدى تأثيرها في قوانين الحكومات الإسرائيلية وسياساتها، والمشاركة في انتخابات الكنيست والبلديات.

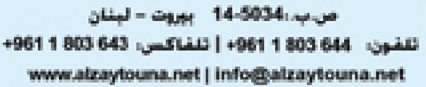
كما يتناول موقف الأحزاب العربية من التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وأهم الأحداث التي مرت بها. ويعرض للموقف الإسرائيلي من الأحزاب العربية، ثم يتناول القوانين والإجراءات الإسرائيلية تجاه هذه الأحزاب للحد من تأثيرها وفاعليتها.

وهذا التقرير هو الإصدار الخامس والعشرون من سلسلة تقارير معلومات، التي يقوم قسم الأرشيف والمعلومات بمركز الزيتونة بإعدادها، وتهدف هذه التقارير إلى تسليط الضوء في كلّ إصدار على إحدى القضايا المهمّة، التي تشغل المهتمين والمتابعين لقضايا المنطقة العربية والإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني، وتزود هذه التقارير، التي تصدر بشكل دوري، القرّاء بمعلومات محدّثة وموثقة ومكثفة في عدد محدود من الصفحات.

رئيس التحرير





مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت